# تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل الفقر في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة (1990- 2022)

# Estimate The impact of some macroeconomic variables on the poverty rate in Egypt using an autoregressive Distributed lags model during the period (1990-2022)


د. حازم حسانين محمد
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد

د. محمود إبراهيم منصور
دكتوراه اقتصاد–مدير مركز استشراف للبحوث والدراسات



## الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، سعر الصرف) على معدل الفقر في مصر خلال الفترة (1990- 2022). وعبر المنهج القياسي المعتمد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. فقد تبين وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما تبين أن كل من (النمو الاقتصادي والبطالة وسعر الصرف) ذات أثر إيجابي على الفقر، بينما يؤثر معدل التضخم سلبا. وقد أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ *ECM* إلى إمكانية تصحيح الأخطاء قصيرة الأجل للعودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، ونظراً لأن حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوي معنوية 5%، كما أنه ظهر بإشارة سالبة، مما يؤكد وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل، فالنسبة للنموذج الأول بلغت *(ECT (-0.21*، وبهذا فإنّ أي صدمة قصيرة الأجل سوف يتم تصحيحها خلال أقل من شهر تقريبا.



الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، سعر الصرف، معدل الفقر.



## Abstract

The current study aimed to estimate the impact of some macroeconomic variables (economic growth, unemployment, inflation, exchange rate) on the poverty rate in Egypt during the period (1990-2022). Through the standard approach based on the autoregressive distributed lag model (ARDL). It was found that there is a long-term equilibrium relationship between the independent variables and the dependent variable. It was also found that each of (economic growth, unemployment, and exchange rate) has a positive effect on poverty, while the inflation rate has a negative effect. The results of the error correction model (ECM) indicated the possibility of correcting short-term errors to return to the long-term equilibrium position, and since the error correction limit is significant at a significance level of 5%, and it also appeared with a negative sign, which confirms the existence of an equilibrium relationship in the long run, the ratio of the first model reached ECT (-0.21), and thus any short-term shock will be corrected within approximately less than a month.



**Keywords: economic growth, unemployment, inflation, exchange rate, budget deficit, population growth, poverty rate.**

**مقدمة**

يمثل الفقر آفة تواجه الاقتصادات، وكلما تعمق الفقر وتزايدت حدته أثر ذلك سلبا على اقتصاد أي مجتمع. لذا فهو يعد القضية الأولى بالاهتمام. وذلك لما يعاني منه الفقراء من سوء التغذية ومن ثم سوء حالتهم الصحية إلى حد كبير، بالإضافة إلى عدم تمتعهم بالخدمات الأساسية كالكهرباء ومياه الشرب النقية، كما تقل فرصهم في التعليم (Hasell et al,2022).

وطبقا للبنك الدولي، فالفقر هو أحد التحديات الأكثر بروزا في عصرنا الحالي، حيث يعيش 712 مليون شخص (أي ما يقرب من 9٪ من سكان العالم) في فقر مدقع ، حيث يعيش الفقير على أقل من 2.15 دولار في اليوم (World Bank,2023).

ويؤكد تقرير الأمم المتحدة أن نحو 29.6 في المئة من سكان العالم ، وهو ما يقرب من 2.4 مليار شخص، يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2022، أي بزيادة 391 مليون شخص عن عام 2019، مع حرمان المزيد من النساء في المناطق الريفية من الوصول إلى الغذاء الصحي والكافي على مدار العام، مما يؤدي إلى ضرورة وجود نهج شامل طويل الأجل لمعالجة المشاكل البنيوية مثل الصدمات السياسية والاقتصادية والإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية، بالإضافة لمعالجة مشكلة التهميش والاستبعاد الاجتماعي (United Nations,2023).

وفي حين تم إحراز تقدم في الحد من مستويات الفقر في عدد من دول العالم كالصين والهند وفيتنام والبرازيل، إلا أنه لا يزال هناك ما يقدر بنحو 650 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع ، كما هو الحال في بعض البلدان، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومما جعل من الصعب تحقيق هدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله بحلول عام 2030 (World)ما تعرض له العالم من أزمات كجائحة كوفيد-19 وصراعات سياسية كما هو الحال في الحرب الروسية الأكرانية ، بالإضافة للعوامل الجوية غير المستقرة حيث تسبب في انتكاسات كبيرة قيدت أي تقدم في مجال الحد من انتشار الفقر وجعلت العالم يواجه تحدياً كبيراً في السنوات القادمة(Dyvik,2024)

وتقوم آليات معالجة الفقر على فهم للسياق الاجتماعي له باعتبارها ظاهرة اجتماعية لا تخضع فقط للمقاييس الكمية أو المالية ، بل أن أسبابها تتجسد في رافدين أساسين، هما الكفاءة في استخدام موارد الإنتاج وتوليد الناتج وهو جانب كمي. والقدرة على توزيع كفء لعوائد هذا الناتج، وهو جانب كيفي(عبد الهادي، 2020) ،. لذا يكون من الضروري النظر للحد من الفقر ومعالجة آثاره، باعتبارها النتيجة الحتمية للتنمية المستدامة والشاملة (Rahman,2002).

وقد أظهرت بيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ارتفاع معدلات الفقر في مصر إلى 32.5% عام 2019/ 2020 مقارنة بما كانت عليه عند 16% في العام

2000/1999. وأن الفقر في مصر قد يرجع لأسباب بنيوية أو هيكلية منها ما يتعلق بطبيعة هيكل الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد على مصادر غير مستدامة. وأخرى تتعلق بمستوى التعليم المقدم من قبل النظامين الحكومي والخاص. بالإضافة لتفاقم معدلات التضخم، وما يؤدي إليه من انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.

**مشكلة وأسئلة الدراسة**

تعاني مصر من مشكلات كبيرة تتعلق بالفقر حيث ري البنك الدولي أن معدل الفقر في مصر يتجاوز 30%، ويوجد قرابة 30% آخرين معرضون للفقر. مما يشير إلى أن الفقر في مصر قد يصل إلى 60%.

وعليه، يتم طرح الأسئلة التالية:

1- ما هو أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل الفقر في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000- 2022)؟
2- ما هو سلوك المتغيرات الاقتصادي الكلية خلال فترة الدراسة؟
3- كيف تطورت معدلات الفقر في مصر وما هي اهم أسبابه؟

**أهداف الدارسة:**

1- قياس وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل الفقر في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000- 2022) لدراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى تأثيرها على معدلات الفقر
2- تتبع وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادي الكلية خلال فترة الدراسة
3- تحليل تطور معدلات الفقر في مصر وأهم أسبابه خلال فترة الدراسة

**فرضيات الدراسة، وهي:**

1- تلعب متغيرات الاقتصاد الكلي دورا متفاوتا في الحد من الفقر في مصر خلال فترة الدراسة
2- توجد علاقة توازنيه طويلة في بين المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم وسعر الصرف) ومعدل الفقر

**منهجية الدراسة:** تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك من خلال عرض وتحليل وقياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل الفقر في مصر خلال الفترة (1990- 2022). وذلك من خلال عرض وتحليل مؤشرات الأداء ذات الصلة بالبحوث والدراسات السابقة والتقارير الخاصة بالاقتصاد المصري. وتعتمد الدراسة – في سبيل اختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها –على أداة التحليل الوصفي والأسلوب القياسي، حيث يتم رصد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، سعر الصرف) على معدل الفقر خلال الفترة المشار إليها.

**أقسام الدراسة: وهي**

**القسم الأول: المتغيرات الاقتصادية الكلية والفقر في النظرية والدراسات التطبيقية**

**القسم الثاني: اتجاه بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (1990– 2022)**

**القسم الثالث: مسببات الفقر في مصر**

**القسم الرابع: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل الفقر في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ARDL**

## القسم الأول

## المتغيرات الاقتصادية الكلية والفقر في النظرية والدراسات التطبيقية

يمثل الفقر أخطر المشكلات التي على إثرها تضطرب الاقتصادات والمجتمعات وتتحول من حال إلى حال. ويصنف الفقر على أنه أكثر التحديات التي تواجه البشرية منذ عقود طويلة. وكلما تزايدت مستويات الفقر في مكان ما، ساهم ذلك في زيادة مستويات التخلف والجريمة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي، رأى "أمارتيا سن" الفائز بجائزة نوبل، في مساهمة رائدة له عام 1976، أن مشكلة قياس الفقر تتضمن أمرين: (1) تحديد من هم الفقراء، (2) تجميع خصائص هؤلاء الفقراءّ في مؤشر عام يحدد مدى الفقر. ويمكن حل المشكلة الأولى بتعيين خط فاصل يمثل عدم كفاية الرفاه (الدخل) أو الإنجاز الاجتماعي (التعليم، والصحة والإسكان والملبس وتوفر السلع العامة وغير ذلك). وقد جاء هذا في سياق رؤيته العامة للتنمية باعتبارها حرية، حيث إن الفقر يعد في الغالب حرمانا من القدرات، أي من الفرص والموارد التي تُمكِّن الناس من عيش الحياة التي يفضلونها، وأن الفقر قضية غاية في التعقيد والتشابك. ولذلك، يختلف مفهوم الفقر نسبياً حسب الموضوع والحالة والوصف في المجتمعات، وأساليب قياسه ووسائل القضاء عليه وأسبابه (Sen,1976).

**1-1 مفاهيم الفقر:** تختلف وتتعدد مفاهيم الفقر وسنذكر منها ما يلي:

يقصد بالفقر في اللغة الحاجة، أي عدم قدرة الفرد على تلبية حاجياته اليومية الأساسية بما يضمن المعيشة الكريمة، وهو أيضا حالة احتياج الفرد إلى أي شيء يكمل به النقص ويسده فيشعر بالحرمان والقلة، فهو فقير في هذا الشيء ويفاقر إليه (تواتي، 2021).

"وجاء في لسان العرب أن الفقر ضد الغنى، وقال أبو عمرو ابن العلاء فيما يروي عنه يونس " الفقير الذي له ما يأكل، والمسكين الذي لا شيء له"، وروى ابن سالم عن يونس قال: " الفقير يكون له بعض ما يُقِيمه، والمسكين الذي لا شيء له" (محمود، 2008).

وقد عرَّف ابن قُدامة الفقر، بأنه الحاجة والغنى ضدها، حيث رأى أن من كان محتاجاً فهو فقير، وبهذا فان الشخص الذي لا يملك ما لا يكفيه لا يكون غنياً، كما رأى أن الغنى هو ما يحصل على كفايته (بيلي، 2003).

أما الشعراوي فقد رأى، أن الغنى ضد الفقر، وأن الغنى هو عدم الحاجة للغير (الشعراوي، ب ت)، أما الطاهر بن عاشور والزبياني فقد بيَّنا أن الفقر هو عدم امتلاك ما يكفي احتياجات الانسان في المعيشة والغنى ضده (بن عاشور، 1984).

ولقد جاء في قاموس علم الاجتماع أن كلمة فقر (Poverty) يقصد بها مستوى المعيشة المنخفض، بما لا يفي بتوفير الاحتياجات الصحية والمعنوية، وينظر علم الاجتماع لهذا المصطلح نظرة نسبية، وذلك لارتباطه بمستوى المعيشة المناسب في المجتمع وبتوزيع الثروة والتوقعات الاجتماعية (محمد، 1990).

ومن منظور الدخل، فإن الشخص الفقير هو الذي يكون دخله تحت خط الفقر المحدد، وعُرف خط الفقر بأنه مستوى الدخل الذي يكفي لضمان الحد الأدنى من الغذاء والاستهلاك الأساسي للفرد(الحصري، 2003).

وفي حين يُنظر إلى الفقر من منظور القدرة على أنه عدم وجود بعض القدرات الأساسية على الأداء، وتتنوع صور الأداء بين الأشياء ذات الطبيعة المادية مثل (الحصول على الغذاء الجيد/الملابس/ المسكن الملائم)، بالإضافة إلى الأشياء غير المادية مثل (المشاركة في المجتمع المحلي والوقاية من المرض) (كريم، 1994). وكان هذا هو مفهوم الفقر الذي تبناه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بكوبنهاجن عام 1995م (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1992).

وقد عرَّف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على الوصول للحد الأدنى من مستوى المعيشة، كما أن هناك تعاريف أخرى للفقر حسب البنك الدولي يتمثل في الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الاساسية بما يشمل (الغذاء/ فرص العمل / الخدمات الصحية / التعليم)، حيث رأى أن من يفتقر لوجود هذه المفردات يعد فقيرا (World Bank,1990). كما ربط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، الفقر بالقدرات وقسمها إلى ثلاث قدرات تتضمن (التغذية السليمة والكافية/ التعليم والمعرفة/المستوى الصحي) (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1992).

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية، فقد عرَّف الفقر بأنه عجز الأفراد أو العائلة عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان الوصول إلى الرفاهية الإنسانية في المجتمع (مراد، 2007). وقد حدد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة في عام 1990م أن الفقر يشمل نقص القدرة على الحصول على التغذية والصحة أو المستوى التعليمي المناسب. كما يمكن تعريفه بأنه: حالة من الحرمان تتمثل في انخفاض استهلاك الغذاء وتدنى الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وانخفاض فرص الحصول عليه، وتدنى مستوى معيشة الأفراد وانعدام المدخرات (المصطوف، 2004).

كما أن المقصود بالفقر هو تدني مستويات المعيشة حيث تدني مستوى الدخل بما لا يكفي إشباع الحاجات الأساسية (قموح، 2016). لا سيما وأن الفقر يتشابك معه العديد من القضايا منها الحرمان المتعدد

والنسبي، عدم استدامة المعاش، الاستبعاد الاجتماعي، وتدني مستوى الرفاهية، وغيرها (بانقا، 2018)، وذلك كما يعرض الشكل رقم (1).

**شكل رقم (1) مفهوم الفقر والقضايا المتصلة به**

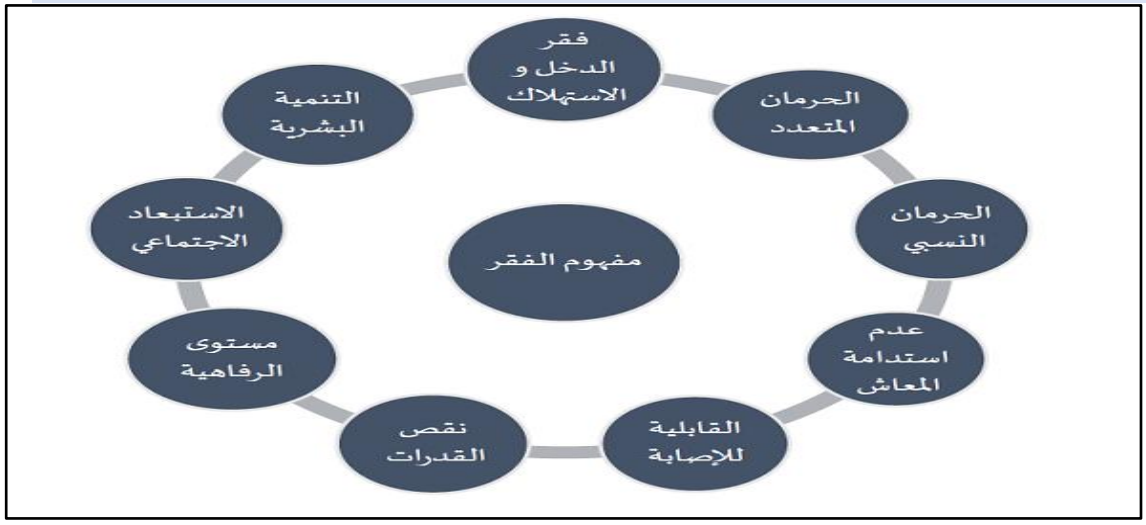


المصدر: بانقا، علم الدين (2018)، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960- 2017)، سلسلة جسر التنمية. العدد144. معهد التخطيط القومي. الكويت. ص9.

ولقد تعرض مفهوم الفقر إلى العديد من التطورات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فمنذ ستينيات القرن الماضي كان التعرض لمفهوم الفقر من زاوية فقر الدخل فقط، مع الإشارة إلى أن معالجته لا تتم إلا عن طريق زيادة النمو الاقتصادي، بينما في مرحلة السبعينيات، توسع مفهوم الفقر ليشمل قطاعات الصحة والتعليم، لتتم معالجته من خلال زيادة النمو الاقتصادي مع إعادة التوزيع. وفي ثمانينات القرن الماضي تم تضمين عوامل ومتغيرات وأبعاد غير مالية في تعريف الفقر، وزادت الدراسات التي تتعلق بالهشاشة والمساواة بين الجنسين وغيرها ،وفي التسعينيات، تم الحديث عن الرفاهية ودخلت بقوة التنمية البشرية لتشكل عملية جامعة شاملة لكل أبعاد الفقر ومكوناته. ومع إعلان أهداف الألفية بدت العلاقة بين الفقر والعولمة أوثق مما سبق، مما استرعى الانتباه لدراسة هذه العلاقة وإفرازاتها المختلفة. وفي عام 2015 تصدر أهداف قائمة استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030، القضاء على الفقر والحد من الجوع كما سبقت الإشارة، مما يعني أن قضية الفقر هي قضية متطورة وشاملة من جانب، ولم يتم معالجتها بشكل جذري من جانب آخر.

ويمكن تلخيص تطور مفهوم الفقر في الجدول رقم (1).

**جدول رقم (1) تطور مفهوم الفقر خلال الفترة (1960- 2030)**

| المرحلة | المفهوم ومعالجته |
|---|---|
| **مفهوم الفقر في الستينيات** | • الفقر في هذه المرحلة هو فقر الدخل فقط.<br>• المعالجة تتم عبر زيادة النمو الاقتصادي. |
| **مفهوم الفقر في السبعينيات** | • تم إدخال مبدأ النمو مع إعادة توزيع الدخل.<br>• توسع مفهوم الدخل ليشمل حاجات أساسية أوسع مثل الصحة والتعليم. |

| | |
|---|---|
| | • التأكيد على الحرمان النسبي. |
| **مفهوم الفقر في الثمانينات** | • تضمين جوانب غير مالية أو غير نقدية في مفهوم الفقر مثل إدراج العجز والشمولية والمشاركة لكافة أفراد المجتمع.<br>• إدخال مفهوم الهشاشة والتعرض للمخاطر والقابلية للإصابة.<br>• توسيع نطاق الفقر ليشمل مفهوم وأسباب العيش المستدام. |
| **مفهوم الفقر في التسعينيات** | • الحديث عن الرفاهية.<br>• إدخال مفاهيم التنمية البشرية.<br>• إدراج مفهوم الاستبعاد الاجتماعي.<br>• التركيز على الحرمان المتعدد. |
| **مفهوم الفقر في الأهداف الإنمائية للألفية** | • القضاء على الفقر على رأس أهداف الألفية.<br>• العلاقة بين الفقر وتحديات العولمة. |
| **مفهوم الفقر في استراتيجية التنمية المستدامة 2030** | • القضاء على الفقر والجوع من خلال استراتيجية التنمية المستدامة.<br>• رؤية طويلة الأجل. |

المصدر: بانقا، علم الدين، مرجع سابق، ص 11.

ومما سبق يتضح أنه لا يوجد تعريف جامع للفقر، حيث ان مفهوم الفقر نسبي، ويختلف في تعريفه ومفهومه من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى. وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يمكن القول بأن مفهوم الفقر بشكل عام هو عدم قدرة الأفراد على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق والكريم ضمن معايير اقتصادية واجتماعية.

### 2-1 أنواع الفقر، وتنقسم إلى عدة أنواع تتمثل فيما يلي (Tikhomova,2015):

1- **الفقر المطلق**: يحدد عادة بمستوى معين من الدخل أو الإنفاق ويعتبر كل من يعيش تحت هذا المستوى فقيرا، ويحدده البنك الدولي عند 2.15 دولار في اليوم.

2- **الفقر المدقع**: هو مستوى أشد من الفقر المطلق حيث لا يملك الفرد أبسط الموارد التي تؤهله للبقاء على قيد الحياة بكرامة، فقد لا يستطيع الفرد الحصول على ما يكفيه من طعام بشكل يومي كما يعيش في بيئة متدنية من الناحية الصحية أو التعليمية.

3- **الفقر النقدي**: يكون الأفراد غير قادرين على تحمل النفقات ويعبر عنه بمعدل الفقر.

4- **الفقر النسبي**: يتم بناء على معايير مقارنة للمستوى العام داخل المجتمع حيث يرتبط هذا النوع من الفقر بالحرمان من بعض مستويات المعيشة التي يتمتع بها غالبية السكان، ففي هذا النوع يتضح الفروق في المستويات النسبية وعدم المساواة في توزيع الموارد بالمجتمع، أي أنه افتقار الأفراد إلى الموارد مقارنة بأفراد آخرين داخل المجتمع.

**وهناك أنواع أخرى من الفقر تتمثل فيما يلي (بختي وبهياني، 2018):**

1- **الفقر الإنساني**: هو عدم تمكن الأفراد من توفير الأساسيات (الصحة/ التعليم/ الغذاء/ الماء/ المسكن)، وهذه العناصر تسهم في تحسين جودة حياة الأفراد.

2- **الفقر الاقتصادي**: ويقصد به عدم قدرة الأفراد على كسب المال بهدف تلبية احتياجاتهم

3- **الفقر السياسي**: يقصد به غياب حقوق الإنسان والمشاركة السياسية، وهذا بجانب إهدار الحريات الإنسانية.

4- **الفقر السوسيو الثقافي**: نوع من الفقر يرتبط بالحرمان الاجتماعي والثقافي، بحيث يعاني الأفراد أو المجتمعات من نقص في الموارد أو الفرص اللازمة للاندماج الكامل في الحياة الاجتماعية والثقافية

لمجتمعهم، أي أنه يتجاوز البعد الاقتصادي ليشمل أيضًا الجوانب الاجتماعية والثقافية، وهو يؤثر على إمكانات الأفراد للتعليم والتطور الشخصي، كما قد يولد حالة من التهميش والإقصاء عن الحياة العامة، مما يزيد من احتمالية انتقال الفقر عبر الأجيال ويفاقم من دائرة الفقر الاجتماعي.

5- **الفقر الوقائي:** يشير إلى حالة اقتصادية يُضطر فيها الأفراد أو الأسر لاتخاذ تدابير وقائية كخفض استهلاكهم والاحتفاظ بمستويات عالية من المدخرات والعيش في مستوى معيشي متدنٍ خوفًا من المخاطر المستقبلية، كفقدان العمل أو الأزمات الصحية أو الكوارث الطبيعية. وذلك حتى وإن كانت لديهم موارد كافية لتلبية احتياجاتهم الحالية، وهو ما يساهم في تقليل جودة الحياة ويؤثر سلبًا على التنمية الاجتماعية.

6- **الفقر متعدد الأبعاد: Multidimensional Poverty Index** (MPI): أداة تستخدم لقياس الفقر من منظور شامل، يتجاوز مجرد قياس الدخل المالي، ويأخذ في اعتباره عدة أبعاد تتعلق بجودة الحياة الأساسية، مثل (الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة)، مما يوفر صورة أوضح عن ظروف الفقر التي يعاني منها الأفراد أو الأسر.

**3-1 أبعاد الفقر:** فقد حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام 2010م ثلاثة أبعاد رئيسية للفقر وهي (الصحة / التعليم / مستوى المعيشة) (Alkire & Santos,2011)، وهذا بجانب عشرة أبعاد فرعية مختلفة، وسوف نوضح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي.

**جدول رقم (2) الأبعاد الرئيسية والفرعية للفقر وفقاً للبرنامج الإنمائي الأمم المتحدة**

| الأبعاد الرئيسية | الأبعاد الفرعية |
|---|---|
| 1. الصحة | (1) وفيات الاطفال |
| | (2) التغذيـــة |
| 2. التعليم | (3) عدد سنوات التعليم |
| | (4) القيم في التعليم |
| 3. مستوى المعيشة | (5) المياه |
| | (6) الكهرباء |
| | (7) المسكن |
| | (8) الصرف الصحي |
| | (9) وقود الطهي |
| | (10) الأصول (الاجهزة الكهربائية بمختلف أنواعها / الهواتف /السيارات). |

Source: Alkire. S & Santos M. E. (2011).

ورغم أن المؤسسات الدولية قد سعت منذ ثلاثة عقود تقريباً إلى محاربة الفقر، حيث بدأت الأمم المتحدة بإعلان القضاء على الفقر باعتباره الهدف الأول للألفية الأولى، إلا أنها لم تراعِ أن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد متشابكة الأسباب، وغير محدودة الآثار، كما أن الفقر لا يتعلق فقط بانخفاض الدخل أو الإنفاق أو عدم التمكن من إشباع الحاجات الأساسية، بل يعني الحرمان من القدرات البشرية الأساسية، فهو يُعني تدني الرعاية الصحية وعدم الحصول على التعليم المناسب، وتدهور البيئة السكنية، وعدم توافر الأمان الاجتماعي... إلخ (الزيادي، 2011).

وفي منتصف العقد الماضي، تم الإعلان عن أهداف الاستراتيجية الأممية للتنمية المستدامة لعام 2030، وتم تدشين الفقر والقضاء على الجوع كهدف أول لقائمة تتسع لسبعة عشر هدفاً يتخللها 169 غاية. ومن ثم أصبحت التنمية المستدامة بأبعادها وأهدافها المتنوعة تمثل استراتيجية رئيسية تسعى جميع الدول لتحقيقها، بغية الوصول لأهداف أخرى وفي مقدمتها تطوير القطاع المالي وجذب مزيد من تدفقات التمويل الخارجي سواء في شكل استثمار أو قروض أو منح، وذلك لما لهما من آثار إيجابية على الاقتصادات وأهمها زيادة القدرات الإنتاجية وتنويع مصادر تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا، وزيادة مستويات التوظيف (الأمم المتحدة، 2016).

وقد جاءت الأهداف الأممية للتنمية المستدامة أكثر شمولاً مع بعضها البعض لتعكس الطبيعة التشابكية لعملية التنمية، وذلك بناءً على الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي بدأت عام 2000 حتى عام 2015، والتي تركت مجموعة من القضايا التنموية المهمة دون إحراز تقدم كبير، مثل الفقر، والتعليم، والصحة، والمساواة بين الجنسين (أمين،2020، ص7) .

ولعل هذا يعني أن قضية الفقر لا تزال تتصدر قائمة أهداف التنمية المستدامة، وتحتاج إلى معالجة أكثر من أي وقت مضى. وقد بيَّن تقرير الفقر متعدد الأبعاد أن حوالي 1.3 مليار نسمة على وجه الأرض يعانون فقراً مُتعدد الأبعاد في عام 2021 ( The United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative,2021).

**القسم الثاني**

**اتجاه بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (1990- 2022)**

طبقت الحكومة المصرية في مايو من عام 1991 برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ولكنها في عام 2016، عاودت الكرة مرة أخرى لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وذلك لمعالجة تراكم الاختلالات الاقتصادية مثل عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وارتفاع كل من التضخم والدين العام إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. وقد انخفضت معدلات النمو وارتفعت مستويات البطالة، خاصة بين النساء والشباب (صندوق النقد الدولي، 2019).

ويتضح من الشكل رقم (2) زيادة قيمة إجمالي الناتج المحلي من329,4 مليار دولار عام 2015 ليصبح 454 مليار دولار عام2022، إلا أن هذه الزيادة تعتبر متواضعة إذا ما تمت مقارنتها بحجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل تركيا والتي بدأت خطواتها التنموية في وقت يكاد يتزامن مع التنمية في مصر.

شكل رقم (٢) تطور إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) مليار دولار خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠٢٢)

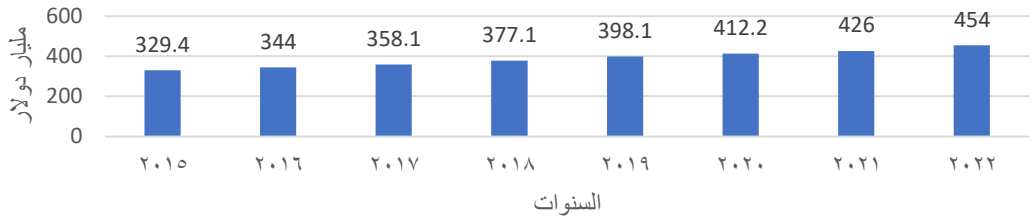


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

كما تعتبر متواضعة أيضا بالنسبة لدولة بدأت خطواتها التنموية حديثاً ككوريا الجنوبية وهو ما يوضحه الشكل رقم (3).

شكل رقم (٣) حجم الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لمصر ومجموعة من الدول عام ٢٠٢٢

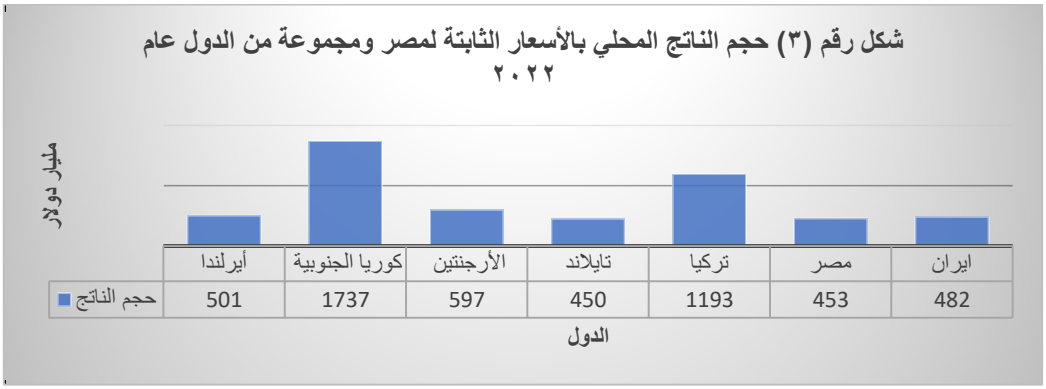


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وفي الفترة من 2015 إلى 2022 تزايد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر، بنسبة 21% حيث ارتفع من 3370 دولار عام 2015 إلى 4082 دولار عام 2022، وهو ما يوضحه الشكل رقم (4).

شكل رقم (٤) تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) خلال الفترة (٢٠١٥- ٢٠٢٢)

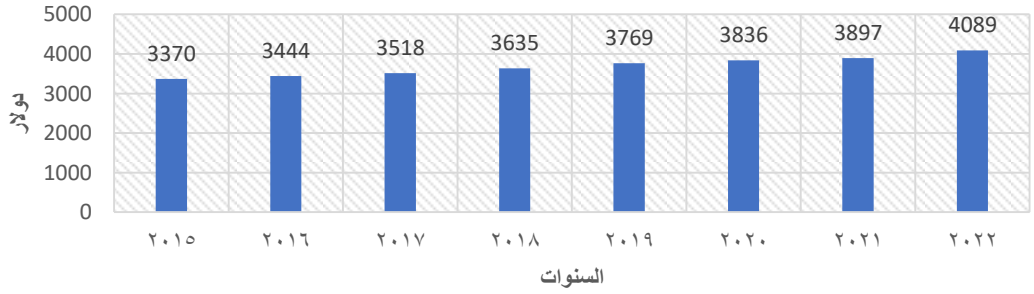


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

ويلخص الجدول رقم (3) تطور واتجاهات بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة خلال الفترة (1990– 2022). والتي يمكن تناولها كما يلي:

1- **معدل النمو الاقتصادي**، يتضح من الجدول رقم (3) التذبذب الكبير والحاد في معدل النمو الاقتصادي من عام لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، فقد سجل هذا المعدل 5.7% عام 1990 بينما تراجع بشكل كبير ليصبح 1.1% عام 1991. وهو ما قد يرجع لتأثر الاقتصاد المصري بشدة بسبب حرب الخليج التي اندلعت في عام 1990؛ حيث أدت إلى تقليص التدفقات المالية والاستثمارية، خصوصًا من الدول الخليجية، هذا بالإضافة للارتفاع في أسعار النفط والانخفاض في التجارة الإقليمية. غير أن هذا المعدل شهد ارتفاعا ملحوظا في عامي 1999 و2000 حيث بلغ (6,1، 6,4%) على التوالي وهو ما يمكن إرجاعه لما حققه الاقتصاد المصري من انتعاش بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنيها خلال التسعينات، بما في ذلك التوجه نحو سياسات اقتصادية مفتوحة وزيادة الاستثمارات الأجنبية، كما أظهرت هذه الفترة تعافيا في القطاعات الأساسية مثل الزراعة والصناعة، إضافة إلى ازدهار السياحة التي كانت مصدرا رئيسيا للعملة الأجنبية، ولا يمكن إغفال ما قدمه كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من دعم للإصلاحات الاقتصادية في مصر، ساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد المصري وزيادة انفتاحه مما ساعد على تحسين ثقة المستثمرين وزيادة معدل النمو الاقتصادي. وفي عام 2002 انخفض معدل النمو إلى أن وصل 2,4% وهو ما قد يرجع كنتيجة لأحداث سبتمبر عام 2001 حيث تأثرت مصر بشكل كبير من انخفاض الإيرادات السياحية والتي كانت مصدراً رئيسياً للعملة الأجنبية، هذا بالإضافة لضعف كفاءة بعض القطاعات الإنتاجية وزيادة أعباء الدين العام. وقد شهد الاقتصاد المصري انخفاضاً كبيراً في معدل النمو الاقتصادي عام 2011 حيث بلغ (1,7%) على خلفية نشوب ثورة يناير وتردي الأوضاع الاقتصادية جراء التناحر السياسي والفوضى. كما شهدا الاقتصاد المصري عام 2022 ارتفاعاً في معدل النمو الاقتصادي نتيجة لسياسات تحفيز اقتصادية واستثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية، مثل العاصمة الإدارية الجديدة. إضافة إلى ذلك، دعمت الإصلاحات الاقتصادية المستمرة في مصر، والتي بدأت منذ عام 2016، تحسين المؤشرات الاقتصادية. وبالرغم من التحديات العالمية الناتجة عن الأزمة الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة، استمر الاقتصاد المصري في النمو بفضل تنوع مصادر الدخل والاحتياطيات الاستراتيجية، مثل قناة السويس والتحويلات المالية من العاملين بالخارج.

2- **معدل البطالة**، يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن معدل البطالة في مصر قد سجلت 9.1%عام 1990 وتزايدت إلى 11% عام 1995، قبل أن تتراجع إلى 7.9% عام 1999. لكنها مع بداية العقد الأول من الألفية الأولى تزايدت بصورة كبيرة لتسجل تصاعدا من 9.3% إلى 11.2% عام 2005. ومع حالة التذبذب التي شهدتها خلال النصف الثاني من العقد الأول للألفية سجلت 8.8% عام 2010. لكنها خلال الفترة (2010– 2013) قفزت إلى 13.2% عام 2013. ويرجع ارتفاع معدل البطالة إلى انخفاض التوظيف الحكومي وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير فرص عمل لكافة الخريجين واتجاه العديد منهم

على القطاع غير الرسمي. ناهيك عن حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي التي هددت النشاط الاقتصادي وأوقفت بعضه، تزامنا مع عودة العديد من العاملين المصريين من الدول المجاورة التي شهدت اضطرابات وأحداث سياسية غير مستقرة مثل العراق وليبيا وغيرها. إلا أنها خلال الفترة (2014– 2022) انخفضت بصورة لافته لتسجل تراجعا 13.1إلى 7% بين بداية ونهاية الفترة. وقد يرجع هذا الانخفاض إلى تحفيز دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي وتنامي نزعة التوجه نحو أنشطة ريادة الأعمال (حسانين، 2022).

3- **معدل التضخم**، يشير الجدول رقم (3) أن التضخم في مصر في النصف الأول من عقد التسعينيات كان الأعلى تضخما حيث بلغ 16.7% عام 1990، ، بينما شهد تراجعا في بداية الألفية الجديدة أو ما أطلق عليه عقد التثبيت والتكيف الهيكلي لما شهده من إصلاحات اقتصادية ومؤسسية وتغيرات هيكلية ، فنجده قد انخفض إلى أن وصل 2.3% عام 2001. غير أنه عاود الصعود مرة أخرى حيث بلغ 11.3% عام 2004، وذلك على خلفية تخفيض سعر الصرف عام 2003، والعدوان الأمريكي– البريطاني على العراق. وقد انخفض إلى أن بلغ 4.5% عام 2005، حيث ساهمت السياسة النقدية في استقرار الأسعار في ذلك الوقت.

وفي عام 2008 سجل ارتفاعاً كبيراً مرة أخرى حيث وصل 18.3% ، وذلك على خلفية الأزمة المالية العالمية أو ما سميت بأزمة الرهن العقاري أنذاك. وظلت معدلات التضخم خلال السنوات التالية مرتفعة، حتى انخفض إلى 7.2% عام 2012. لكنه تضاعف في السنوات التالية ليسجل قفزة إلى 13.8% عام 2016، قبل أن يصل إلى أعلى نسبة له خلال الفترة (1990–2022)، حيث سجل 29.5% عام 2017. وذلك في أعقاب تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف (اتباع سعر صرف مرن) في ظل تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. لكنه تراجع مجدداً فبلغ 5% عام 2020، وذلك على خلفية جائحة كورونا حيث انخفض الطلب الكلي بسبب إجراءات الإغلاق وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي وكذلك انخفاض أسعار السلع العالمية، بالإضافة لما قامت به مصر من ترشيد الإنفاق الحكومي ، كما نجد أن معدل التضخم قد ارتفع مرة أخرى عام 2022 حيث بلغ 13.8% ، وذلك في أعقاب تخفيض سعر الصرف مجددا.

ويعزى التضخم في مصر بشكل عام إلى زيادة نمو المعروض النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة، وتخفيض سعر الصرف وارتفاع الأسعار العالمية. بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة أسعار مدخلات عناصر الإنتاج لا سيما المواد البترولية والكهرباء (العيسوي، 2007، ص32). فقد توالت على مصر العديد من تخفيضات سعر الصرف لاسيما في السنوات الأخيرة وبالتحديد في الفترة (2016– 2022). كما لعب سعر الفائدة المرتفع دورا إيجابيا في زيادة التضخم، مما يعني أن ارتفاع سعر الفائدة أدى على ارتفاع معدل التضخم (حسن وآخرون، 2024).

4- **سعر الصرف**، سجل سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار 1.6 جنيها للدولار الواحد 3.3 جنيها للدولار عام 1991، واتسمر مثبتا طوال عقد التسعينيات تقريبا عند 3.4. لكنه مع بداية العقد الأول من الألفية تزايد إلى 5.9 و6.1 جنيها للدولار عامي 2004 2005. ورغم التطور الطفيف في قيمة سعر الصرف تراجعا أو تزايدا، إلا أنه مع بداية العقد الثاني من الألفية قفز إلى 6.9 و7.1 و7.9 في السنوات 2013 و2014 و2015 على الترتيب. وفي نهاية عام 2016، تم صدور قرار بتحرير سعر صرف الجنية أمام الدولار ليقفز إلى 17.8 جنيها للدولار عام 2017 ثم إلى 19.2 عام 2022. وقد جاء ذلك حيث خفضت مصر من قيمة سعر الصرف بداية من عام 2003، بعدما قررت حكومة رئيس الوزراء عاطف عبيد تحرير سعر الصرف ليصل الدولار إلى نحو سبع جنيهات قبل أن يدار التعويم لتسجل العملة ما بين خمس جنيهات ونصف وستة جنيهات. ثم في عام 2016 إذ تم تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي حيث مرت بسلسلة متتالية من تخفيض سعر الصرف، والذي حدث في 3 نوفمبر 2016، حيث انخفضت قيمة الجنية من 8.88 جنيها للدولار الواحد إلى 15.77 جنيها للدولار. وذلك بتراجع نسبته 78%. ثم في مارس 2022، حيث انخفض الجنية من 15.77 جنيها للدولار إلى 19.7 جنيها للدولار بتراجع نسبته 25.4%. وكذلك في أكتوبر عام 2022، حيث انخفضت قيمة الجنية مقابل الدولار من 19.7 جنيها إلى 24.7%، وذلك بتراجع نسبته 25.4%.

5- **معدل النمو السكاني**، يوضح الجدول رقم (3) تطور أعداد سكان مصر خلال فترة الدراسة، حيث سجل 2.6% عام 1990 ليتراجع على مدار عقد التسعينيات بالكامل مسجلا 2% عام 2000. أي أنه تراجع بنسبة 0.5% على مدار عقد كامل. وذلك بفعل سياسات تحديد النسل والتوعية الصحية التي تمت في هذا العقد. وعلى الرغم من نجاح جهود الحكومات المصرية المتعاقبة في خفض معدل الزيادة السكانية إلا أن انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع متوسط الأعمار من العوامل التي ساعدت على الإبقاء على مستوى الزيادة السكانية العالية. لكن معدل النمو السكاني أخذ مساره المنخفض ليسجل 1.8% عام 2017 و1.5% عام 2022. وذلك في ظل وجود دعم سياسي لخفض النمو السكاني في مصر.

**جدول رقم (3) تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1990- 2022)**

| السنوات | النمو الاقتصادي% | البطالة% | التضخم% | سعر الصرف | أعداد السكان |
|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 5.7 | 9.1 | 16.7 | 1.6 | 2.564809 |
| 1991 | 1.1 | 9.4 | 19.7 | 3.13 | 2.41133 |
| 1992 | 4.5 | 8.9 | 13.6 | 3.3 | 2.324064 |
| 1993 | 2.9 | 10.9 | 12.1 | 3.4 | 2.295631 |
| 1994 | 3.97 | 10.9 | 8.2 | 3.4 | 2.245051 |
| 1995 | 4.6 | 11 | 15.7 | 3.4 | 2.191723 |
| 1996 | 4.99 | 9 | 7.2 | 3.4 | 2.155737 |
| 1997 | 5.5 | 8.4 | 4.6 | 3.4 | 2.155401 |
| 1998 | 5.6 | 8 | 3.9 | 3.4 | 2.144627 |
| 1999 | 6.1 | 7.9 | 3.1 | 3.4 | 2.11332 |

| 2.071835 | 3.5 | 2.6 | 9 | 6.4 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|
| 2.05642 | 4 | 2.3 | 9.3 | 3.5 | 2001 |
| 2.091103 | 4.5 | 2.7 | 10 | 2.4 | 2002 |
| 2.087856 | 5.9 | 4.5 | 11 | 3.2 | 2003 |
| 2.031666 | 6.1 | 11.3 | 10.3 | 4.1 | 2004 |
| 1.983341 | 5.8 | 4.9 | 11.2 | 4.5 | 2005 |
| 1.946601 | 5.7 | 7.6 | 10.5 | 6.8 | 2006 |
| 1.951674 | 5.6 | 9.3 | 8.8 | 7.1 | 2007 |
| 1.958383 | 5.4 | 18.3 | 8.5 | 7.2 | 2008 |
| 1.956155 | 5.5 | 11.8 | 9.1 | 4.7 | 2009 |
| 2.02764 | 5.6 | 11.3 | 8.8 | 5.15 | 2010 |
| 2.207643 | 5.9 | 10.1 | 11.8 | 1.76 | 2011 |
| 2.261587 | 6.1 | 7.1 | 12.6 | 2.23 | 2012 |
| 2.315708 | 6.9 | 9.5 | 13.2 | 2.19 | 2013 |
| 2.343793 | 7.1 | 10.1 | 13.1 | 2.9 | 2014 |
| 2.20526 | 7.7 | 10.4 | 13.1 | 4.4 | 2015 |
| 2.086303 | 10 | 13.8 | 12.4 | 4.3 | 2016 |
| 1.989768 | 17.8 | 29.5 | 11.8 | 4.2 | 2017 |
| 1.898931 | 17.8 | 14.4 | 9.9 | 5.3 | 2018 |
| 1.794002 | 16.8 | 9.2 | 7.9 | 5.6 | 2019 |
| 1.73313 | 15.7 | 5 | 7.9 | 3.6 | 2020 |
| 1.658384 | 15.6 | 5.2 | 7.4 | 3.3 | 2021 |
| 1.569074 | 19.16 | 13.9 | 7 | 6.6 | 2022 |

المصدر: إعداد الباحث.

**القسم الثالث**

**مسببات الفقر في مصر**

تعاني مصر من حالة من الفقـر المـزمـــن، فقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، عبر بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2017/ 2018، أن نسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر، قد ارتفعت خلال العام المالي 2018/2017 إلى 32.5 في المئة، مقارنة بـ 27.8 في المئة عام 2015، حيث زادت بنسبة 4.7 في المئة ، كما ارتفع متوسط إجمالي الإنفاق العائلي في نفس العام المالي إلى 51.000 جنيه مصري سنوياً، مقارنة بـ 36.000 جنيه مصري في 2015.

ويوضح الشكل رقم (5) تطور المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان) إلى الضعف خلال الفترة (2018/17-2000/99)، من 16.7 % إلى 32.5 % ، وعلى الرغم من تراجعه عام 2000 بنسبة 2,8 % حيث وصل لنسبة 29,7% عام 2017/ 2018، إلا أن نسبة الفقر المدقع قد ارتفعت خلال نفس الفترة من 2,9% لتصل إلى6,2% أي بنسبة زيادة 3,3% ، وهو ما قد يرجع لزيادة أعداد السكان في هذه الفترة، خاصة في المناطق الريفية أو الأكثر فقرًا، فالنمو السكاني غير المتوازن يُفاقم الفجوة بين الفئات القريبة من خط

الفقر وتلك الأشد فقرًا. فضلا عن زيادة معدلات التضخم التي أثرت على القوة الشرائية، وبخاصة للفئات الأشد فقرا بحيث تجد الأسر الفقيرة صعوبة كبيرة في الحصول على احتياجاتها الأساسية.

شكل رقم (٥) تطور مؤشر الفقر العددي كنسبة من السكان% والفقر المدقع خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠ -٢٠١٩/ ٢٠٢٠)

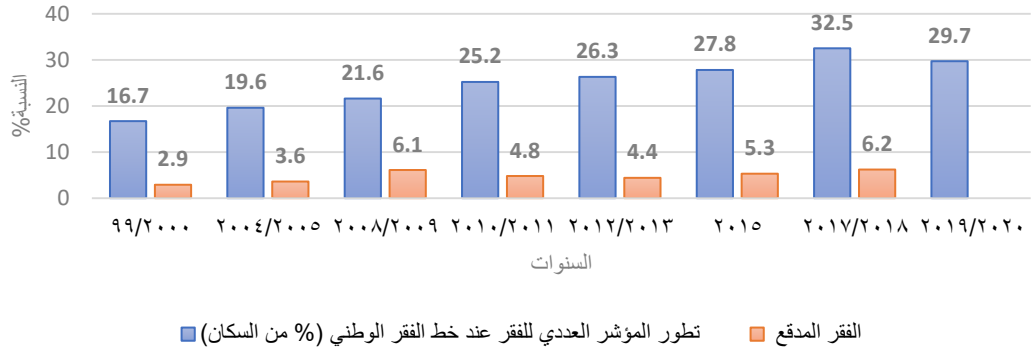


المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

كما تتفاوت المناطق المختلفة في نسبة الفقر بين سكانها، ويقدم الشكل رقم (6) تلخيصا لنسب الفقر في هذه المناطق، فقد سجلت نسبته في ريف الصعيد 48.2% مقارنة مع 29.9% لحضر الصعيد. فيما تقع أدنى نسبة في حضر الوجه البحري بمعدل 11.2% مقابل 22.6% لريف الوجه البحري. وقد سجلت نسبة الفقر من السكان 25.4% في المحافظات الحضرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2021).

وتجدر الإشارة إلى أكثر المحافظات المصرية فقراً هي محافظة أسيوط بنسبة 66.7%، يليها كل من سوهاج والمنيا بنسبتي 59.6 و54.7% على التوالي. فيما تعد مطروح ثم بورسعيد أقل المحافظات فقراً بنسبتي 5.1% و7.6% على الترتيب كما يتضح من الشكل رقم (6).

وتُعد القاهرة الأكثر سكانا بعدد 10.1 مليون نسمة، تليها الجيزة بعدد 9.3 مليون نسمة، ثم الشرقية بعدد 7.7 مليون نسمة. فيما تعد كل من مطروح والوادي الجديد أقل المحافظات بعدد 115 و216 ألفا على الترتيب. ويتركز حوالي 62% من سكان الحضر في إقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية. ويمثل سكان الحضر حوالي 42.9% من سكان الجمهورية. وجدير بالذكر فقد تضاعف عدد سكان الحضر مقارنة بالريف بفعل عوامل الجذب للمدن في ظل تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المدن مع انتشار ظاهرة العشوائيات، وخاصة في المحافظات الأكثر كثافة.

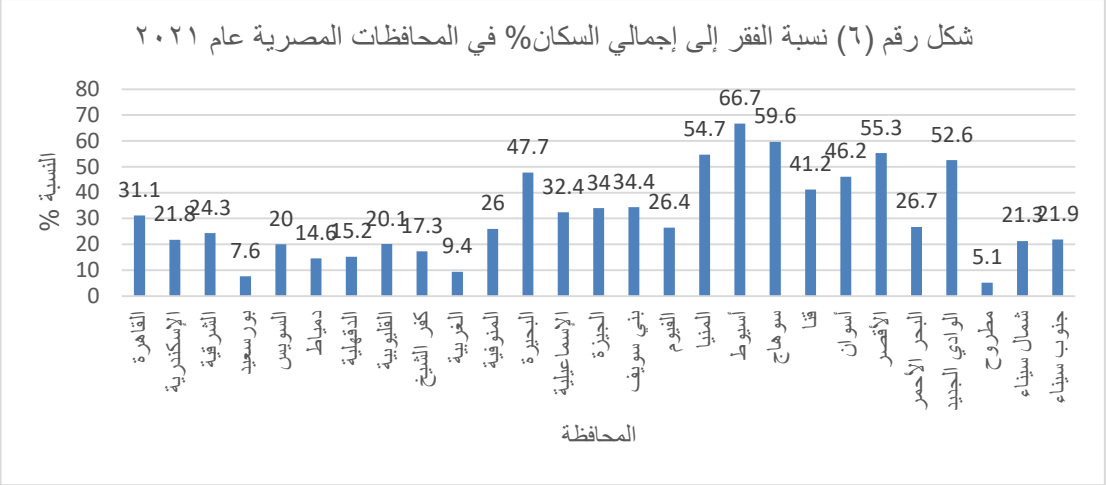


**المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.**

وعلى ذلك يمكن أن نعزي الفجوة الاقتصادية بين المناطق في مصر – والتي تشير إلى التفاوت الكبير في مستوى التنمية الاقتصادية والمعيشية بين مناطق الحضر من جانب والريف والصعيد من جانب– والذي قد يرجع للعديد من الأسباب، وهي:

1- **توزيع غير عادل للموارد والخدمات العامة**، حيث تتركز الخدمات الأساسية في المدن الكبرى، وهو ما يحد من فرص سكان الريف والصعيد في الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية اللازمة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وأيضا ضعف البنية التحتية في المناطق النائية مع غياب وسائل النقل العامة مما يجعل من الصعب على سكان هذه المناطق المهمشة الوصول إلى الوظائف أو الأسواق. أضف إلى ذلك نقص الاستثمارات الحكومية والخاصة في هذه المناطق، ما يؤدي إلى تقلص فرص العمل المتاحة مقارنة بالمناطق الحضرية.
2- **تفاوت مستوى الأجور والدخل**، فعادة ما يحصل العاملين في المناطق النائية أو المهمشة على أجور أقل مقارنةً بالعاملين في المدن الكبرى. وهذا الاختلاف في الأجور يعود إلى عوامل عدة، منها نقص الفرص، وضعف القدرة التفاوضية للعمال، والاعتماد على وظائف غير رسمية أو موسمية. فالأجور المتدنية تؤدي إلى صعوبة تحسين مستوى المعيشة وزيادة احتمالية الفقر. كما تؤدي قلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم الحصول على دعم أكبر لها، مثل القروض البنكية والتسهيلات المالية عائقا يحرم سكانها من إمكانية بدء مشاريع تساهم في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل.
3- **التأثير الاجتماعي للفجوة الاقتصادية**، حيث أدى تفاقم التفاوت الاجتماعي إلى تفاوت واضح في مستوى المعيشة ونوعية الحياة بين سكان المدن وسكان المناطق الريفية. فمثلًا، السكان في المناطق الحضرية يتمتعون بفرص أفضل للوصول إلى التعليم العالي، والرعاية الصحية المتقدمة، والخدمات الترفيهية، مما يعزز لديهم شعورًا بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. بينما يشعر سكان المناطق الريفية بالتهميش الاجتماعي، مما يزيد من شعورهم بالإحباط ويقلل من قدرتهم على تحسين حياتهم.
4- **تنامي الهجرة الريفية إلى المدن وزيادة الضغط على البنية التحتية:** فالفجوة الاقتصادية تحفز العديد من الأفراد والأسر على الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى بحثًا عن حياة أفضل، مما يؤدي إلى

ضغط إضافي على البنية التحتية في المدن، وخلق المزيد من الأحياء العشوائية، وتفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحضرية.

لمعالجة الفجوة الاقتصادية بين المناطق الجغرافية في مصر وتقليل التفاوت بينها، مما يسهم في تقليص معدلات الفقر، يتطلب الأمر تبني سياسات تنموية شاملة تركز على تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية النائية المهمشة مما يشجع توجه الاستثمارات نحوها ويعمل على تيسير حركة الأفراد والبضائع، كذلك تحسين البنية التحتية الرقمية بتوسيع خدمات الإنترنت في هذه المناطق لإتاحة الفرصة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تلك المناطق النائية للعمل عن بعد، وتوفير فرص تعليمية متساوية ورفع جودة التعليم والرعاية الصحية وتحقيق تنمية شاملة ، إضافة لذلك التركيز على برامج تدريب مهني تلائم احتياجات سوق العمل المحلي، مما يعزز من فرص توظيف الشباب ورفع مستويات الدخل.

وعليه، يمكن عرض بعض مسببات الفقر في مصر، كما يلي:

1- **النمو غير الاحتوائي وغير المتحيز للفقراء**، حيث إن النمو الاقتصاد لا ينعكس بصورة كبيرة في شكل توليد فرص عمل أو خفض معدل الفقر. ونظرا لأنه لا يعتمد على قوى إنتاجية حقيقية تساعد في ذلك، وإنما يكون اعتماده في الأساس على قطاعات ريعية أو كقطاع قناة السويس أو خارجية كالسياحة والتي تتسم بعدم استقرار عائدها لأية أحداث اقتصادية أو سياسية سلبية. ومن ثم فإن ركائز تحقيق النمو الاحتوائي في الاقتصاد المصري تكاد تكون ضعيفة أو هشة، فعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي لمعدلات النمو الاقتصادي فى مصر خلال العقود الاخيرة، إلا أن معدلات التشغيل المنتج لم تشهد التحسن المرغوب وما زالت معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة، وقد ساعد على ذلك عوامل كثيرة منها التركيب القطاعي لعملية النمو حيث ضعف نصيب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى الزيادة المستمرة فى معدل نمو السكان وهو ما يمثل عبئا خاصة فى المراحل الاولى من النمو. أضف إلى ذلك ضعف الاستثمار العام وبخاصة فى قطاعي التعليم والصحة وهو ما انعكس فى ارتفاع نسبة الفقراء وعدم المساواة (الخربوطلي، 2019).
2- **السياسات النقدية وتقلبات سعر الصرف**، حيث أنه من أمثلة السياسات النقدية المرتبطة بسعر الصرف في مصر خلال الفترة من 2000 حتى 2023 والتي ساهمت في زيادة معدلات التضخم بسبب تأثيرها على خفض قيمة العملة المحلية وارتفاع تكلفة الواردات ما حدث من تعويم الجنيه المصري عام 2003، وفي الفترة من عام 2011 وحتى عام 2016 اعتمد البنك المركزي سياسة تثبيت سعر الصرف لمواجهة انخفاض احتياطي النقد الأجنبي بعد ثورة 2011، مما خلق سوقاً موازية للدولار، ورفع من تكلفة الاستيراد، كما شهد الجنيه المصري تعويماً آخر في نوفمبر 2016 حيث قام البنك المركزي بتحرير سعر صرف الجنيه بالكامل كجزء من إصلاحات اقتصادية بدعم من صندوق النقد الدولي وهو ما أدى لانخفاض قيمة الجنيه بصورة كبيرة، وضاعف تكلفة السلع المستوردة، خاصة في بلد يعتمد على الاستيراد، وساهم في زيادة معدلات التضخم التي وصلت إلى أكثر من 30% في عام 2017 (نور الدين وآخرون، 2018). هذا إلى جانب

تأثر احتياطيات النقد الأجنبي بسبب انخفاض عوائد السياحة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية في فترة ما بعد 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، بالإضافة لارتفاع أسعار السلع والطاقة في 2022 نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية. كما بينت دراسة (البربري، 2021) أن انخفاض سعر صرف الجنية المصري أدى إلى زيادات متتالية فى اسعار السلع الاساسية ما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما زاد من حدة شعور الطبقات متوسطة ومنخفضة الدخل بانخفاض دخولهم الحقيقية ما زاد من حجم الفقراء فى مصر ليصل إلى نحو 62% من سكان مصر تحت خط الفقر وفقاً لتقارير البنك الدولي. كما أدى ذلك إلى تدهور توزيع الدخل فى غير صالح الطبقات محدودة الدخل والفقراء وارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل فى مصر منذ عقود.

3- **تراجع مستويات الانفاق على رأس المال البشري (الصحة والتعليم)**، فقد توصَّلَت دراسة (هاشم، 2021) إلى تراجع مستويات كفاءة الإنفاق العام في مصر الفترة (1975-2019)، وذلك على الرغم من زيادة حجم الإنفاق الحكومي، مما يوضح أنه ليس كل زيادة في الإنفاق تؤدي إلى تحسُّن الكفاءة في الإنفاق العام. لذلك، فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي ضرورية، لكنها ليست كافية لضمان تحسُّن مستويات الكفاءة في الإنفاق. كما يُعد التعليم ركيزة أساسية للتنمية المستدامة؛ ومع ذلك، يعاني النظام التعليمي في مصر من ضعف في الجودة وتراجع في معدلات الالتحاق، لا سيما في المناطق الريفية والمهمشة. يؤدي هذا إلى تقليل فرص الأفراد في الحصول على وظائف جيدة، ما يحد من إمكاناتهم الاقتصادية ويزيد من انتشار الفقر. ويتجلى تأثير ضعف التعليم على المجتمع بشكل واسع، إذ يحد من الإنتاجية ويخلق جيلًا غير مؤهل لمتطلبات الاقتصاد الحديث، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر وتدني مستويات المعيشة. كما يزيد ذلك من الأعباء على الدولة لدعم الفئات الأقل حظًا، مما يعزز دورة مستمرة من الفقر والحرمان. وللتصدي لهذه المشكلة، من الضروري تحسين جودة التعليم من خلال توزيع الموارد التعليمية بشكل متوازن وتحديث المناهج لتواكب متطلبات سوق العمل، مع التركيز على بناء المهارات الأساسية والعملية التي من شأنها تعزيز فرص العمل والتقدم الاجتماعي، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

4- **تدني مستوى الحماية الاجتماعية**، فقد توصلت دراسة (عمران، شحات ومحمد، 2023)، إلى أن انخفاض الدخول وارتفاع أسعار السلع. وفشل نظام الرعاية الاجتماعية وعدم كفاءة تخصيص الميزانية لدعم البرامج أو السياسات الاجتماعية كأسباب مجتمعة أو فرادى قد ساهمت في زيادة وتعميق الفقر وتعدد مستوياته.

## القسم الرابع

## قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الفقر في مصر خلال الفترة (1990-2022)

يتم في هذا البند قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الفقر في مصر خلال الفترة (1990-2022)، حيث يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وذلك كما يلي:

**1/4 تحديد متغيرات النموذج**، يوضح الجدول رقم (4)، متغيرات الدراسة، كما يلي:

**الجدول (4) ملخص تعريف المتغيرات**

| النموذج | المتغير | مصدر البيانات |
|---|---|---|
| المتغير التابع | المؤشر العددي للفقر كنسبة من السكان $POVER\ R_t$ | الهيئة العامة للإحصاء |
| المتغيرات المستقلة | معدل نمو إجمالي الناتج المحلي% $GDP$ | |
| | معدل البطالة $UNEP$ | |
| | معدل التضخم Inflat | قاعدة بيانات البنك الدولي ووزارة المالية |
| | سعر صرف رسمي مقابل الدولار الأمريكي $EXCH$ | |
| | النمو السكاني% $POP\ G_t$ | |

المصدر: إعداد الباحث.

**وبالتالي فإن الشكل الرياضي للنموذج المراد تقديره يظهر كالتالي:**

$$POVER\ R_t = a_0 + B_1\ GDP\ G + B_2 UNEP\ R_t + B_3\ Inflat_t + + B_4\ EXCH_t + B_5\ POP\ G_t \quad (1)$$

**وبإضافة المتغير العشوائي للمعادلة السابقة يصبح النموذج قياسياً ويأخذ الشكل التالي:**

$$POVER\ R_t = a_0 + B_1\ GDP\ G + B_2 UNEP\ R_t + B_3\ Inflat_t + B_4\ EXCH_t + B_5\ POP\ G_t + ET \quad (2)$$

t=1,2,3……T

ET حد الخطأ أو الخطأ العشوائي t = الفترة الزمنية =T عدد المشاهدات =α الحد الثابت = β معاملات.

**2/4 الرسم البياني، حيث يتضح من الشكل رقم (7) تطور اتجاهات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية (1990-2022)،**

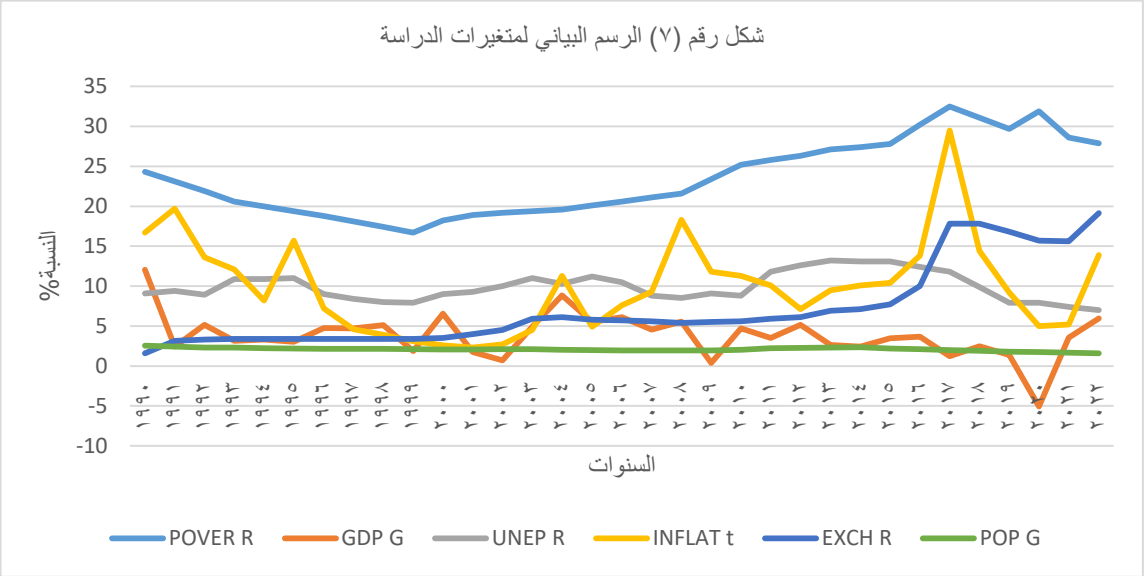


**المصدر: إعداد الباحث.**

**3/4 اختبـارات جـذر الوحـدة**، ويوضـح الجـدول رقـم (5) أن أربعـة مـن المتغيـرات اسـتقرت فـي الفـرق الأولـي للاختبار، وهي (معدل الفقر ومعدل البطالة، وسعر الصرف ومعدل النمو السكاني)، بينما كان كل من (معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم) مستقرين في المستوى، وحيث إن قيمة المعنوية (P-value) أقل من 5% مما يشير إلى قبول الفرض العدمي بعدم وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ورفض الفرض البديل القائل بوجود جذره وحدة بينهما.

جدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر الموسع

| المتغير | فترة التباطؤ | قيمة إحصائية المحسوبة ADF | قيمة P-value | درجة التكامل | التعليق |
|---|---|---|---|---|---|
| $POVER\ R_t$ | 0 | -4.445125 | **0.0014** | I(1) | تم اختبار السلسلة ولم تكن مستقرة في المستوى لتستقر في الفرق الأولى |
| GDP G | 0 | -3.423428 | 0.0174 | I(0) | تم اختبار السلسلة وتبين أنها مستقرة في المستوى |
| UNEP R | 0 | -4.285134 | 0.0021 | I (1) | تم اختبار السلسلة ولم تكن مستقرة في المستوى لتستقر في الفرق الأولى |
| $Inflat_t$ | 0 | -3.200094 | 0.0293 | I(0) | تم اختبار السلسلة وقد تبين أنها مستقرة في المستوى |
| EXCH R | 0 | -4.053130 | 0.0038 | I (1) | تم اختبار السلسلة ولم تكن مستقرة في المستوى لتستقر في الفرق الأولى |
| $POP\ G$ | 0 | -3.278285 | 0.0248 | I (1) | تم اختبار السلسلة ولم تكن مستقرة في المستوى وأعيد الاختبار لتستقر في الفرق الأولى |

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.12

وعليه، فإنه لا توجد متغيرات متكاملة في الفرق الثاني، مما يعني إمكانية استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، كما يلي:

**4/4 تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية OLS**، حيث يتبين أن معامل التفسير R-squared قد سجل نسبة مرتفعة 83%. ومن ثم فإن المتغيرات المستقلة تفسر 83% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، بينما تعزى النسبة المتبقية 17% إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج. ومن ثم فقد ظهرت قيمة الاحتمالية معنوية لكل من متغير سعر الصرف EXCH_R والنمو السكاني POP، بينما لم تكن معنوية في بقية متغيرات النموذج (معدل النمو الاقتصادي GDP_G ومعدل البطالة UNEP_R ومعدل التضخم INFLAT_T). وقد ظهر النموذج معنويا حيث سجلت قيمة إحصائية فيشر F-statistic الاحتمالية (F-statistic) 27.63155 وذلك بقيمة احتمالية معنوية (0.000000). فيما سجلت قيمة Durbin-Watson stat 0.915372 مما يشير إلى احتمالية وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين الأخطاء، فيما تم التأكد من عدم وجود مشكلة ثبات التباين بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (6) تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية OLS

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Dependent Variable: POVER_R | | | | |
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 11/03/24 Time: 11:34 | | | | |
| Sample: 1990 2022 | | | | |
| Included observations: 33 | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| | | | | |
| | | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| GDP_G | -0.206980 | 0.289651 | -0.714587 | 0.4810 |
| UNEP_R | 0.296796 | 0.270000 | 1.099243 | 0.2814 |
| INFLAT_T | 0.073588 | 0.078137 | 0.941791 | 0.3547 |
| EXCH_R | 1.009424 | 0.141587 | 7.129358 | 0.0000 |
| POP | 8.731425 | 3.677628 | 2.374200 | 0.0250 |
| C | -4.735827 | 8.305240 | -0.570222 | 0.5732 |
| R-squared | 0.836520 | Mean dependent var | | 23.45152 |
| Adjusted R-squared | 0.806246 | S.D. dependent var | | 4.694619 |
| S.E. of regression | 2.066455 | Akaike info criterion | | 4.452512 |
| Sum squared resid | 115.2964 | Schwarz criterion | | 4.724604 |
| Log likelihood | -67.46644 | Hannan-Quinn criter. | | 4.544062 |
| F-statistic | 27.63155 | Durbin-Watson stat | | 0.915372 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

**5/4 اختيار فترات الإبطاء**، يوضح الجدول رقم (7) أن فترات الإبطاء في النموذج تمثلت في فترتين فقط. أي أن النموذج مع اختيار فترتي ابطاء هو الأكثر ملائمة لتحليل المتغيرات المدروسة (معدل الفقر، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، مدل التضخم، سعر الصرف) حيث قد يعطي توقعات وتحليلات دقيقة للبيانات المتاحة.

**الجدول رقم (7) اختيار فترات الإبطاء**

| VAR Lag Order Selection Criteria | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Endogenous variables: POVER_R GDP_G UNEP_R INFLAT_T EXCH_R POP | | | | | | |
| Exogenous variables: C | | | | | | |
| Date: 11/03/24 Time: 11:57 | | | | | | |
| Sample: 1990 2022 | | | | | | |
| Included observations: 31 | | | | | | |
| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
| 0 | -323.4161 | NA | 68.41043 | 21.25265 | 21.53020 | 21.34313 |
| 1 | -189.0580 | 208.0383 | 0.125836 | 14.90697 | 16.84979 * | 15.54028 |
| 2 | -142.4571 | 54.11725 * | 0.084283 * | 14.22304 * | 17.83113 | 15.39919 * |

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

**6/4 تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL ، ففي هذا البند تم استبعاد متغير النمو السكاني نظرا لكبر عدد المتغيرات المفسرة، حيث حدثت مشكلة Singular matrix، والتي تعني أن المصفوفة الحالية غي قابلةً للعكس إذا وفقط إذا كانت محددتها تختلف عن الصفر. وبذلك، تكون غير قابلة للعكس إذا وفقط إذا كانت محددتها تساوي الصفر. وقد تسمى مصفوفة الحالة الثانية بالمصفوفة الشاذة (Singular matrix). وفي هذه الحالة يتم استبعاد المتغير المتسبب في ذلك**

**ومن ثم فقد ظهرت نتائج التقدير كالتالي، حيث تبين أن قيمة R-squared سجلت 0.997787. مما يشير إلى قوة تفسيرية كبيرة للتغيرات المستقلة المختارة في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو معدل الفقر. كما أن النموذج من ناحية اختبار فيشر معنويا(F-statistic) والتي سجلت (122.9850)بمستوى معنوية 0.000003.**

**جدول رقم (8) تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL**

| Dependent Variable: POVER_R | | |
|---|---|---|

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Method: ARDL | | | | |
| Date: 11/03/24 Time: 12:27 | | | | |
| Sample (adjusted): 1994 2022 | | | | |
| Included observations: 29 after adjustments | | | | |
| Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) | | | | |
| Model selection method: Akaike info criterion (AIC) | | | | |
| Dynamic regressors (4 lags, automatic): GDP_G UNEP_R INFLAT_T | | | | |
| EXCH_R | | | | |
| Fixed regressors: C | | | | |
| Number of models evalulated: 2500 | | | | |
| Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 4, 3) | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
| POVER_R(-1) | 0.204141 | 0.210121 | 0.971541 | 0.3688 |
| POVER_R(-2) | -0.064774 | 0.222306 | -0.291373 | 0.7806 |
| POVER_R(-3) | 0.641980 | 0.224738 | 2.856566 | 0.0289 |
| GDP_G | 0.139406 | 0.180324 | 0.773086 | 0.4688 |
| GDP_G(-1) | 0.343599 | 0.202984 | 1.692735 | 0.1415 |
| GDP_G(-2) | 0.621139 | 0.169168 | 3.671733 | 0.0104 |
| GDP_G(-3) | 0.352983 | 0.146729 | 2.405682 | 0.0529 |
| GDP_G(-4) | 0.517070 | 0.157900 | 3.274663 | 0.0169 |
| UNEP_R | 0.971221 | 0.218840 | 4.438041 | 0.0044 |
| UNEP_R(-1) | 0.273319 | 0.220368 | 1.240284 | 0.2612 |
| UNEP_R(-2) | 0.555424 | 0.228725 | 2.428353 | 0.0513 |
| UNEP_R(-3) | -0.141463 | 0.186097 | -0.760157 | 0.4760 |
| UNEP_R(-4) | 0.283629 | 0.197663 | 1.434911 | 0.2013 |
| INFLAT_T | -0.013748 | 0.038678 | -0.355438 | 0.7344 |
| INFLAT_T(-1) | 0.000982 | 0.036937 | 0.026595 | 0.9796 |
| INFLAT_T(-2) | 0.047033 | 0.048000 | 0.979848 | 0.3650 |
| INFLAT_T(-3) | -0.019649 | 0.035239 | -0.557591 | 0.5973 |
| INFLAT_T(-4) | -0.087505 | 0.044823 | -1.952239 | 0.0988 |
| EXCH_R | 0.240486 | 0.132195 | 1.819177 | 0.1188 |
| EXCH_R(-1) | -0.035438 | 0.177498 | -0.199655 | 0.8483 |
| EXCH_R(-2) | -0.314637 | 0.214892 | -1.464164 | 0.1935 |
| EXCH_R(-3) | 0.456919 | 0.178611 | 2.558179 | 0.0430 |
| C | -24.27501 | 4.265932 | -5.690436 | 0.0013 |
| R-squared | 0.997787 | Mean dependent var | | 23.58621 |
| Adjusted R-squared | 0.989674 | S.D. dependent var | | 4.976209 |
| S.E. of regression | 0.505661 | Akaike info criterion | | 1.484769 |
| Sum squared resid | 1.534157 | Schwarz criterion | | 2.569176 |
| Log likelihood | 1.470850 | Hannan-Quinn criter. | | 1.824392 |
| F-statistic | 122.9850 | Durbin-Watson stat | | 2.282093 |
| Prob(F-statistic) | 0.000003 | | | |

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

شكل رقم (8) اختبار المفاضلة بين فترات الإبطاء

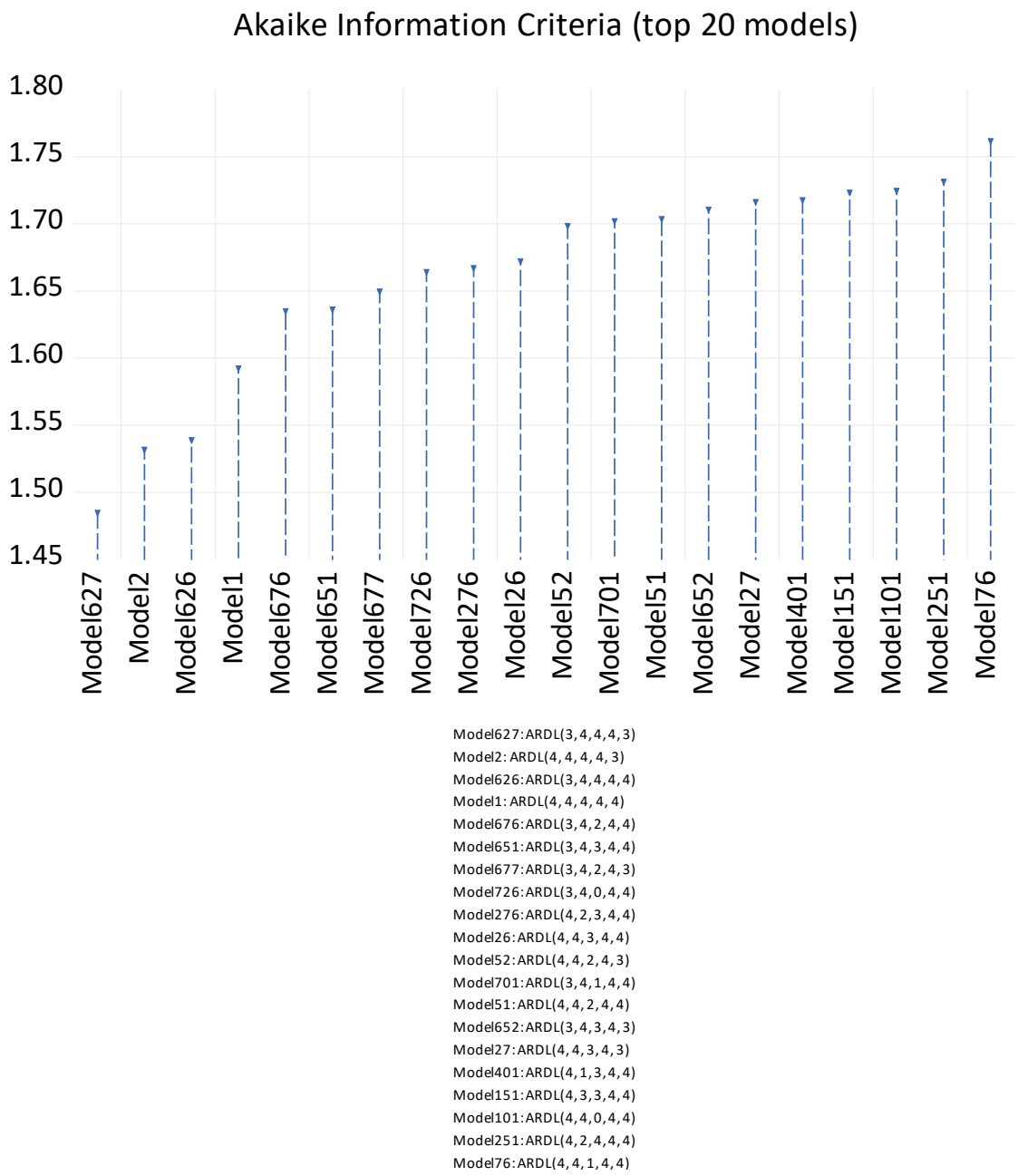


المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews12.

ويظهر الجدول رقم (9) قيمة F–static، التي تساوي (9.777925) وهي أعلى من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية1%، 2.5% و5% و10% وبفترتي، أي أنها أعلى من الحد الأدنى للقيمة الحرجة. وهو ما يعني رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة. أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. ومن ثم فالتكامل المشترك كأسلوب اقتصاد قياسي يقدر العلاقة طويلة المدى بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر. ويتم استخدامه لتحديد طبيعة العلاقة، حيث تتحرك السلاسل الزمنية معاً بمرور الوقت. ويعتمد التكامل المشترك على فكرة أن بعض السلاسل الزمنية تكون "متكاملة" أو غير ثابتة، مما يعني أن لديها اتجاه أو عنصر آخر غير عشوائي يؤدي إلى تحركها بمرور الوقت. وهو ما يشير إلى التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة محل

الدراسة (معدل النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف) هي المسؤولة عن التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو معدل الفقر.

وفي عبارة أخرى، فإن تصاحب السلاسل الزمنية محل الدراسة حيث يؤدي التقلبات في إحداهما لأنهاء التقلبات في السلسلة الأخرى، وهذا يعني أنه يمكن أنهما تكونان ساكنتان أو مستقرتان مثل العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات وتعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل أو مجموع المتغيرات المستقلة.

**جدول رقم (9) نتائج اختبار الحدود لتكامل المشترك Bound test**

| قيمة F المحسوبة | القيم الحرجة | مستوى المعنوية %10 | مستوى معنوية 5% | مستوى معنوية %2.5 | مستوى المعنوية %1 |
|---|---|---|---|---|---|
| (9.777925) | الحد الأدنى I(O) | 2.2 | 2.56 | 2.88 | 3.29 |
| | الحد الأعلى I (1) | 3.09 | 3.49 | 3.87 | 4.37 |

**المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12 .**

**وتأخذ شكل المعادلة ما يلي**

EC = POVER_R - (9.0289*GDP_G + 8.8823*UNEP_R -0.3333*INFLAT_T + *1.5885EXCH_R - 111.0210)

**ويلخص الجدول رقم (10) أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل الطويل، حيث يتبين ما يلي:**

1) يتبين من الإشارة الموجبة للمعامل $\boldsymbol{\beta_1}$ الخاص بمتغير النمو الاقتصادي ***GDP_G*** أنه يوجد تأثير إيجابي (علاقة طردية)، حيث كان معامل الانحدار 9.02. وهو يتضمن أن متغير النمو الاقتصادي إذا تزايد بوحدة واحدة سوف تؤدى إلى زيادة الفقر بمقدار 9.02 وحدة. فيما لم يكن قيمة احتمالية هذا المتغير معنوية حيث سجلت (0.2938) وهي أكبر ممن 5%.

2) يتبين من الإشارة الموجبة للمعامل $\boldsymbol{\beta_2}$ الخاص بمتغير معدل البطالة ***UNEP_R*** أنه يوجد تأثير إيجابي (علاقة طردية)، حيث كان معامل الانحدار 8.8. وهو يتضمن أن متغير البطالة إذا تزايد بوحدة واحدة سوف تؤدى إلى زيادة الفقر بمقدار 8.8 وحدة. فيما لم يكن قيمة احتمالية هذا المتغير معنوية حيث سجلت***0.2220.)*** وهي أكبر ممن 5%.

3) يتبين من الإشارة السالبة للمعامل $\boldsymbol{\beta_3}$ أن هناك تأثير سلبي (علاقة عكسية) بين معدل التضخم والفقر، حيث تبلغ قيمة المعلمة 0.33− عند مستوى معنوية 5% بدرجة ثقة 95%، وتبين تلك المعلمة INFLAT إن زيادة قيمتها بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى خفض الفقر بـ 0.33− وحدة. فيما لم يكن قيمة احتمالية هذا المتغير معنوية حيث سجلت (***0.5801***) وهي أكبر ممن 5***%.***

4) يتبين من الإشارة الموجبة للمعامل $\beta_3$ الخاص بمتغير سعر الصرف ***EXCH_R*** أنه يوجد تأثير إيجابي (علاقة طردية)، حيث كان معامل الانحدار 1.58. وهو يتضمن أن معدل التضخم إذا تزايد بوحدة واحدة سوف تؤدى إلى زيادة الفقر بمقدار 1.58 وحدة. فيما لم يكن قيمة احتمالية هذا المتغير معنوية حيث سجلت (0.0784) وهي أكبر ممن 5%.

على ماسبق نستنتج أن العلاقة في الأجل الطويل باستثناء سعر الصرف، الذي يظهر تأثيرًا ضعيفًا عند مستوى 10%، فإن جميع المتغيرات الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، والتضخم) ليس لها تأثير معنوي إحصائي على المتغير التابع في الأجل الطويل.

**جدول رقم (10) نتائج تقدير الانحدار الذاتي في الأجل الطويل**

| المتغير | قيمة المعامل | الانحراف المعياري | tإحصائية | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| GDP_G | 9.028927 | 7.848651 | 1.150379 | 0.2938 |
| UNEP_R | 8.882270 | 6.519887 | 1.362335 | 0.2220 |
| INFLAT_T | -0.333344 | 0.570199 | -0.584610 | 0.5801 |
| EXCH_R | 1.588502 | 0.749704 | 2.118840 | 0.0784 |
| C | -111.0210 | 96.95135 | -1.145120 | 0.2958 |

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

وإذا كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة كلٍ على حدة، ولكنهما تتصفان بخاصية التكامل المشترك كمجموعة فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهم هو نموذج تصحيح الخطأ ***Error Correction Model (ECM)***. ويأخذ نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كلاً من العلاقة طويلة الأجل (وذلك باحتوائها على متغيرات ذات فجوة زمنية ***Lagged Variables***) والعلاقة قصيرة الأجل (وذلك بإدراجها فوارق السلاسل الزمنية).

وتشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ ***ECM*** في الجدول رقم (11) إلى إمكانية تصحيح الأخطاء قصيرة الأجل للعودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، ونظراً لأن حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوي معنوية 5%، كما أنه ظهر بإشارة سالبة، مما يؤكد وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل، فالنسبة للنموذج الأول بلغت ***ECT (-0.21)***، وبهذا فإنّ أي صدمة قصيرة الأجل سوف يتم تصحيحها خلال أقل من شهر تقريبا. مع الإشارة إلى أنه من المعروف إن تأثير الصدمة مؤقت فقط إذا كانت الصدمة نفسها مؤقتة، بحيث يمكن أن يتغير أحد المتغيرات المفسرة أو المستقلة أو المتغير إلى وضع مستقر. أما إذا استمرت الصدمة، فستظل آثارها على معدل الفقر قائمة، ولن يكون هناك توازن طويل الأجل إلا بتغير في العوامل الأساسية.

**جدول (11) نتائج نموذج تصحيح الخطأ ARDL Error Correction Regression**

| | | |
|---|---|---|
| ARDL Error Correction Regression | | |
| Dependent Variable: D(POVER_R) | | |
| Selected Model: ARDL(3, 4, 4, 4, 3) | | |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | |
| Date: 01/09/24 Time: 14:49 | | |
| Sample: 1990 2022 | | |

| Included observations: 29 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ECM Regression | | | | |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(POVER_R(-1)) | -0.577206 | 0.106051 | -5.442702 | 0.0016 |
| D(POVER_R(-2)) | -0.641980 | 0.126620 | -5.070142 | 0.0023 |
| D(GDP_G) | 0.139406 | 0.095023 | 1.467078 | 0.1927 |
| D(GDP_G(-1)) | -1.491193 | 0.181744 | -8.204904 | 0.0002 |
| D(GDP_G(-2)) | -0.870053 | 0.136580 | -6.370304 | 0.0007 |
| D(GDP_G(-3)) | -0.517070 | 0.092078 | -5.615546 | 0.0014 |
| D(UNEP_R) | 0.971221 | 0.121684 | 7.981527 | 0.0002 |
| D(UNEP_R(-1)) | -0.697590 | 0.132595 | -5.261058 | 0.0019 |
| D(UNEP_R(-2)) | -0.142166 | 0.092490 | -1.537099 | 0.1752 |
| D(UNEP_R(-3)) | -0.283629 | 0.091397 | -3.103244 | 0.0210 |
| D(INFLAT_T) | -0.013748 | 0.022919 | -0.599843 | 0.5706 |
| D(INFLAT_T(-1)) | 0.060121 | 0.025356 | 2.371073 | 0.0554 |
| D(INFLAT_T(-2)) | 0.107154 | 0.019224 | 5.573857 | 0.0014 |
| D(INFLAT_T(-3)) | 0.087505 | 0.017810 | 4.913300 | 0.0027 |
| D(EXCH_R) | 0.240486 | 0.067243 | 3.576379 | 0.0117 |
| D(EXCH_R(-1)) | -0.142283 | 0.090061 | -1.579850 | 0.1652 |
| D(EXCH_R(-2)) | -0.456919 | 0.095236 | -4.797738 | 0.0030 |
| CointEq(-1)* | -0.218653 | 0.021083 | -10.37098 | 0.0000 |
| R-squared | 0.964968 | Mean dependent var | | 0.251724 |
| Adjusted R-squared | 0.910826 | S.D. dependent var | | 1.250606 |
| S.E. of regression | 0.373455 | Akaike info criterion | | 1.139941 |
| Sum squared resid | 1.534157 | Schwarz criterion | | 1.988608 |
| Log likelihood | 1.470850 | Hannan-Quinn criter. | | 1.405733 |
| Durbin-Watson stat | 2.282093 | | | |
| * p-value incompatible with t-Bounds distribution. | | | | |

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

### *7/4 الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج*

1- **التوزيع الطبيعي،** يبين الشكل البياني رقم (10) أن النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي، إضافة الى ذلك نتائج اختبار (Jarque–Bera) التي جاءت القيمة الاحتمالية له بنسبة (0.58) أكبر عند مستوى 1% ومنه يمكن قبول الفرض الذي ينص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعيا.

شكل رقم (9) التوزيع الطبيعي لمتغيرات النموذج

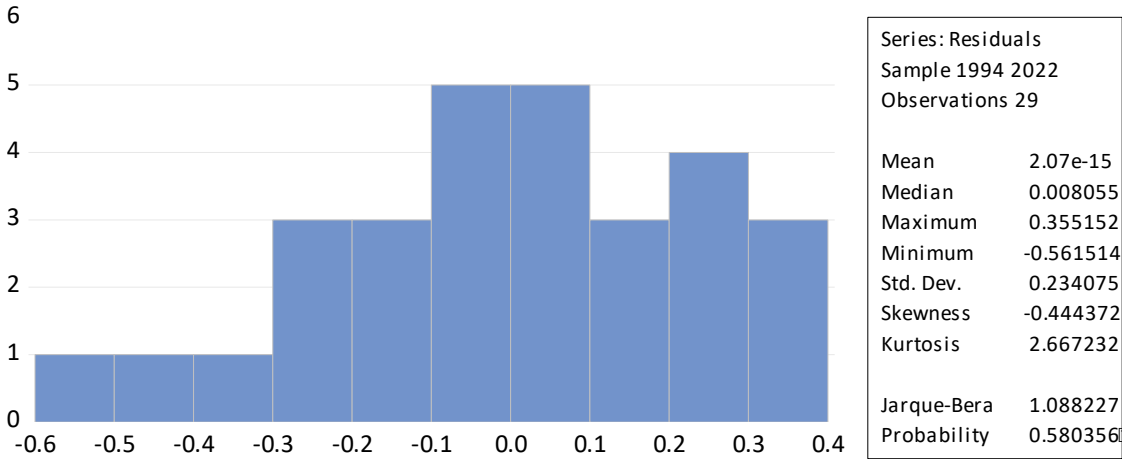


المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E views 12

2- **اختبار ثبات التباين:** توجد عدة اختبارات للكشف عن مشكلة اختلاف التباين حيث استعان الباحث باختباري (Breusch-Pagan-Godfrey) و (White) لهذه الدراسة، حيث سجل مستوى المعنوية سجلت (0.23) وهي أعلى من مستوى الدلالة 5% في اختبار ARCH بينما هي أعلى عند مستوى 1% في اختبار Breusch-Pagan-Godfrey. وبالتالي فإن فرضية وجود ارتباط تسلسلي في سلسلة البواقي تم رفضها، كما أن القيم المحسوبة لمضاعف لاجرانج (LM) جاءت أقل من القيم الحرجة البالغة قيمتها (2.114312).

جدول رقم (12) نتائج اختبار ثبات التباين

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|---|---|---|---|
| Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags | | | |
| | | | |
| F-statistic | 2.114312 | Prob. F(2,4) | 0.2363 |
| Obs*R-squared | 14.90287 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0006 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E views 12.

وعلى صعيد اختبار عدم التجانس، فقد سجلت قيمة الاحتمالية (0.79)، وهي أعلى من مستوى المعنوية عند 5%، بما يعني عدم وجود مشكلة عدم التجانس في النموذج .

جدول رقم (13) نتائج اختبار عدم التجانسBreusch-Pagan-Godfrey

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | |
|---|---|---|---|
| Null hypothesis: Homoskedasticity | | | |
| F-statistic | 0.647265 | Prob. F(22,6) | 0.7897 |
| Obs*R-squared | 20.40309 | Prob. Chi-Square(22) | 0.5578 |
| Scaled explained SS | 0.728062 | Prob. Chi-Square(22) | 1.0000 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E views 12

ومن خلال اختبار عدم التجانس ل ARCH فقد تبين أن مستوى الاحتمالية هو 0.87، وهو أكبر من 5%، مما يعني خلو النموذج من المشكلات الخاصة بالتجانس.

جدول رقم (14) نتائج اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity Test: ARCH

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.024627 | Prob. F(1,26) | 0.8765 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Obs*R-squared | 0.026496 | Prob. Chi-Square(1) | 0.8707 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على برنامج E views 12

3- **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:** يتضح من خلال الشكل رقم (11) أن المعاملات المقدرة للنموذج المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

**شكل رقم (10) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج**

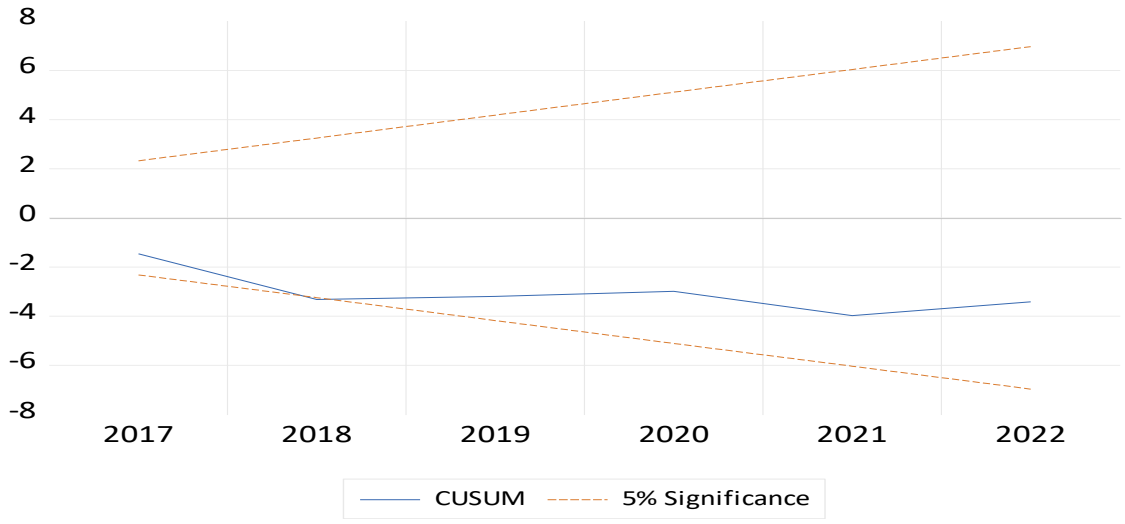


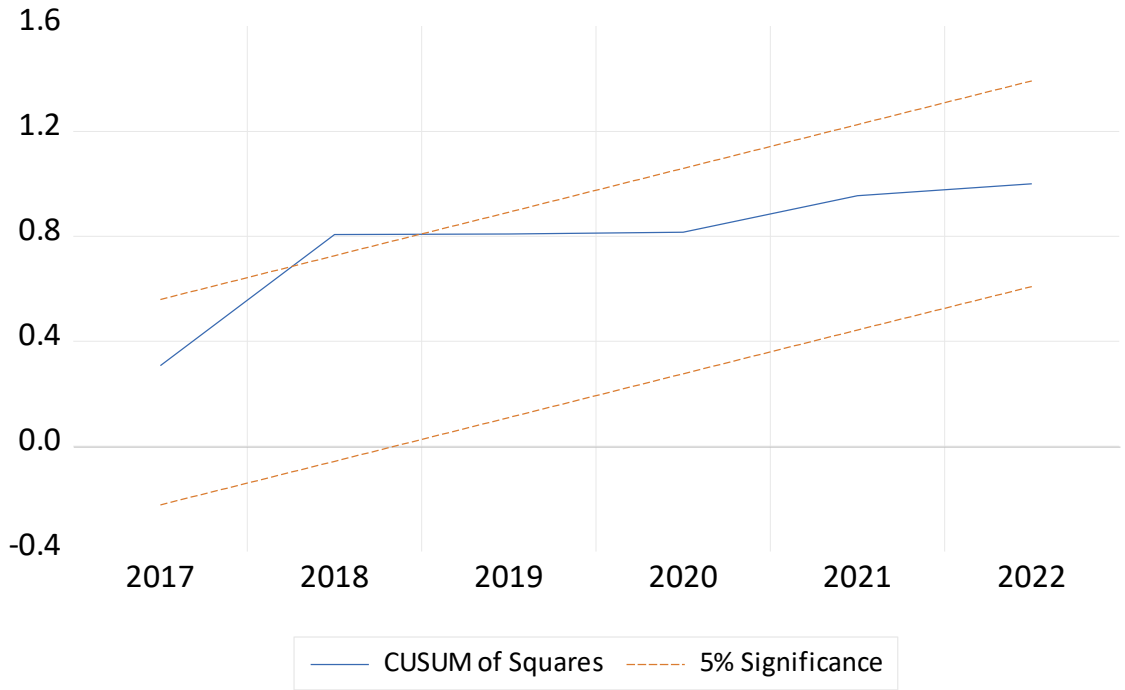


المصدر: اعداد الباحث.

**النتائج**

هدفت الدراسة الحالية إلى تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، سعر الصرف) على الفقر في مصر خلال الفترة (1990– 2022). وعبر المنهج القياسي المعتمد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، فقد تبين ما يلي:

- استقرار النموذج وجودته من حيث الاختبارات التشخيصية
- وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- كل من (النمو الاقتصادي والبطالة وسعر الصرف) ذات أثر إيجابي على الفقر، بينما يؤثر معدل التضخم سلبا.
- عادةً ما يُتوقع أن النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض مستويات الفقر من خلال زيادة فرص العمل والدخل، لكن هنا يظهر تأثيره إيجابياً على الفقر. هذا قد يشير إلى أن النمو في هذه الحالة يتركز في قطاعات أو بين شرائح محددة، ولا يتم توزيعه بالتساوي، مما قد يترك فئات من المجتمع متأثرة سلباً أو غير مستفيدة منه، وبالتالي يتفاقم الفقر.
- قد يكون التضخم مصحوبًا بسياسات حكومية تهدف إلى تعزيز الطلب من خلال تحفيز الإنتاج وفتح فرص العمل. هذا قد يؤدي إلى زيادة التوظيف وارتفاع الأجور نسبياً للفئات الأفقر، مما يساعدهم في تحسين وضعهم الاقتصادي، فيقل مستوى الفقر تدريجياً. هذا الأمر مرتبط بما يعرف أحياناً بتأثير "التضخم المحفز للنمو"، حيث ينشأ نوع من التحفيز الاقتصادي الذي قد يساعد الشرائح الأفقر من السكان.
- أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ ***ECM*** إلى إمكانية تصحيح الأخطاء قصيرة الأجل للعودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، ونظراً لأن حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوي معنوية 5%، كما أنه ظهر بإشارة سالبة، مما يؤكد وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل، فالنسبة للنموذج الأول بلغت ***ECT (-0.21)***، وبهذا فإنّ أي صدمة قصيرة الأجل سوف يتم تصحيحها خلال أقل من شهر تقريبا.

استناداً إلى نتائج الدراسة حول تأثير المتغيرات الاقتصادية على الفقر في مصر، يُمكن اقتراح مجموعة من التوصيات للتخفيف من الفقر ومعالجة الآثار غير المتوقعة لبعض المتغيرات:

**1- توجيه النمو الاقتصادي نحو قطاعات شاملة:**

- التوصية :توجيه النمو الاقتصادي ليكون شاملاً وموزعًا بين جميع شرائح المجتمع والقطاعات الاقتصادية، بدلاً من تركيزه في قطاعات معينة مثل الطاقة أو العقارات. يمكن أن يتم ذلك من خلال دعم القطاعات كثيفة العمالة مثل الزراعة والصناعات التحويلية الصغيرة.
- الهدف :تحقيق توزيع أفضل لثمار النمو بحيث يصل تأثيره الإيجابي إلى الفئات الأضعف اقتصاديًا، مما يساهم في تخفيض مستويات الفقر.

**2- إعادة هيكلة برامج التوظيف ودعم البطالة:**

- التوصية :تعزيز برامج التدريب المهني والتعليم الفني وربطها باحتياجات سوق العمل، وكذلك تقديم حوافز للشركات التي توظف العمالة المحلية، خاصة من الفئات الأقل دخلاً.
- الهدف :التقليل من معدلات البطالة بين الشباب والأسر ذات الدخل المحدود، مما يساهم في تقليل مستويات الفقر وزيادة الاستقرار الاجتماعي.

**3- تعزيز استقرار سعر الصرف:**

- التوصية :اعتماد سياسات تضمن استقرار سعر الصرف وتخفيف تقلباته، من خلال تعزيز الاحتياطيات النقدية والتعامل مع العجز التجاري، ودعم الإنتاج المحلي ليحل محل الواردات.
- الهدف :تخفيض تأثيرات ارتفاع سعر الصرف على مستويات المعيشة، حيث أن تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات والسلع الأساسية، مما يثقل كاهل الأسر ذات الدخل المنخفض.

**4- تفعيل سياسات التضخم المحفزة للنمو:**

- التوصية :توجيه التضخم ليكون معتدلاً ومعززًا للنمو من خلال التحفيز الاقتصادي المتوازن، ودعم الطلب على السلع الأساسية المدعومة، مع تجنب التضخم المفرط الذي قد يؤثر سلبًا على القوة الشرائية.
- الهدف :الاستفادة من التضخم باعتباره حافزًا على الإنتاج وتوفير فرص العمل، وبالتالي دعم الأسر محدودة الدخل، بدلاً من التأثير السلبي على قدرتها الشرائية.

**5- تحسين آليات التصحيح على المدى القصير:**

- التوصية :تعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات قصيرة الأجل عبر تدعيم آليات تصحيح الخطأ في السياسات الاقتصادية ومرونة الإجراءات المالية والنقدية، خاصة في الأزمات الاقتصادية المفاجئة.
- الهدف :الاستفادة من الآلية التوازنية التي أثبتتها الدراسة، حيث يمكن تصحيح أي انحرافات قصيرة الأجل في الاقتصاد في فترة زمنية قصيرة، مما يسهم في استقرار الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، وخاصة الفئات المتأثرة بالأزمات السريعة.

**6- تحسين شفافية وعدالة السياسات الاقتصادية:**

- التوصية :ضمان توزيع مكاسب النمو الاقتصادي بعدالة، ومراجعة السياسات المالية والضريبية بحيث تخدم أهداف تقليل الفقر، كزيادة الدعم الموجه للفئات الضعيفة وتقديم إعفاءات ضريبية للأسر محدودة الدخل.
- الهدف :تحقيق العدالة الاقتصادية وتعزيز ثقة المواطنين في السياسات الحكومية، مما يساهم في تقليل الفقر وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

## قائمة المراجع


1- الأمم المتحدة. (2016). استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030. https://unsdg.un.org/ar/SDGPrimer.
2- آمين، خالد زكريا. (2020). تعزيز سياسة توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر. سلسلة كراسات السياسات. العدد 10. معهد التخطيط القومي. القاهرة. مايو.
3- بانقا، علم الدين. (2018)، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960- 2017). سلسلة جسر التنمية. العدد 144. معهد التخطيط القومي. الكويت.
4- البربري، هند مرسى محمد على. (2021). سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها على الفقر وتوزيع الدخل فى مصر. مجلة السياسة والاقتصاد. المجلد10. العدد (9). جامعة قناة السويس. يناير 1-37. doi: 10.21608/jocu.2021.51585.1077

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (1992م)، تقرير التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
6- بن عاشور، محمد طاهر. (1984م) ، تفسير التحرير والتنوير ، الجزء العاشر ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ليبيا.
7- بيلي ابراهيم محمد العليمي. (2003م)، هذا هو الفقر: أبعاده – أسبابه – مآسيه – نظرة اقتصادية اسلامية، الجزء الأول، جامعة القاهرة، ص 18-20.

8- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (2021). بحث الدخل والانفاق والاستهلاك. القاهرة.
9- حسانين محمد، حازم. (2022). دور ريادة الأعمال فى الحد من بطالة الشباب فى مصر.. بحوث اقتصادية عربية، 31(85) ، 99-131. Doi: 10.21608/asfer.2022.271217
10- حسن محمد، رشا وابادير، عطا الله & عاصم، مروة. (2020). السياسة النقدية واستهداف معدل التضخم مع الإشارة لمصر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 34(4). ص ص 33-74.
11- الحصري، طارق فاروق. (2003م). الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي في مصر ومواجهتها (2000-1990م)، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة المنصورة، كلية حقوق – قسم الاقتصاد والمالية العامة. ص252.
12- حمد عاطف عيث. (1990م)، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص 341-342.
13- الخربوطللي، ماجد محمد يسري. (2019). ركائز النمو الاحتوائي فى مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. المجلد 49. العدد (3). كلية التجارة. جامعة عين شمس. 351-390. Doi: 10.21608/jsec.2019.94562

14- الزيادي، داليا.(2011). العدالة الاجتماعية ومشكلة الفقر في مصر. مجلة الفكر المحاسبي. العدد 15. كلية التجارة، جامعة عين شمس. القاهرة. ص5.
15- الشعراوي، محمد متولي. (ب. ت)، تفسير الشعراوي، المجلد الثامن، دار أخبار اليوم، القاهرة، سنة الطباعة غير محدده.
16- صندوق النقد الدولي. (2019). مصر: نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي. سلسلة بلدان في دائرة الضوء. 24 يوليو. https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/07/24/na072419-egypt-a-path-forward-for-economic-prosperity.
17- عبد الهادي، مجدي. (2020). البحث السابع – مقاربات نظرية في الاقتصاد السياسي للفقر في مصر. بحوث اقتصادية عربية. 29(82). 209-235. Doi: 10.21608/asfer.2020.271181.

18- العيسوي، إبراهيم. (2007). التضخم فى مصر: بحث فى أسباب التضخم وتقييم مؤشراته وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية. العدد199. معهد التخطيط القومي. القاهرة.
19- فضيلة تواتى.(2021م)، المقاربات النظرية لظاهرة الفقر " أسبابه، مشاكله، وقياسه"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8 / العدد2، ديسمبر.
20- قموح، مروة منصور نصر.(2016م)، الفقر في العالم مع التركيز على مصر دراسة تطبيقية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد الاربعون. ديسمبر.
21- كريم، كريمة. (1994)."الفقر وتوزيع الدخل في مصر"، مكتبة الشرق الأوسط، القاهرة.
22- محمود عبد الكريم أحمد (2008م)، مكافحة الفقر في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، الناشر جامعة القدس المفتوحة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، العدد 13، القدس. يوليو.
23- المصطوف، محمد الحسين.(2004م)، علاقة التنمية البشرية بمفاهيم الفقر: الاستغلال- الأمن البشرى – العمل والتشغيل، المؤتمر السنوي الرابع والثلاثون لقضايا السكان والتنمية، المركز الديموغرافي، القاهرة. ديسمبر. ص5.
24- ناصر مراد. (2007م)، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، الندوة الدولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 2.

25- نور الدين، جهاد احمد، عبد المنعم، حسام الدين أحمد محمد. (2018). أثر تغيرات أسعار الصرف على مستوى معيشة الأسرة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. المجلد. 2. العدد (1). كلية التجارة. جامعة مدينة السادات. 10.21608/masf.2018.68024

26- هارون، عمران شعبان، شحات، حساني، حازم حسانين محمد. (2023). دور الانفاق الاجتماعي في الحد تداعيات جائحة كورونا على الطبقات الفقيرة في البلدان العربية: بلدان مختارة. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة. المجلد7. العدد2. الجزائر.

27- هاشم، ايمان. (2021). تقييم كفاءة الإنفاق العام في مصر. المجلة الدولية للتنمية. المجلد10. العدد (1). الجمعية الأكاديمية المصرية للتنمية البيئية. ص ص 53-71. doi: 10.21608/jaid.2021.158237

28- Alkire .S & Santos M. E. (2011), Acute Multidimensional Poverty : A New Index for Developing Countries, German Development Economics Conference. 3, Berlin: University of Oxford.

29- Einar H. Dyvik.(2024). Poverty - statistics & facts. Statista. July 3. https://www.statista.com/topics/781/poverty/#editorsPicks.

30- Joe Hasell, Max Roser, Esteban Ortiz-Ospina and Pablo Arriagada (2022) - "Poverty" Published online at OurWorldInData.org. Retrieved from: 'https://ourworldindata.org/.

31- Rahman, M. (2002). Poverty in Developing Countries. In: World Economic Issues at the United Nations. Springer, Boston, MA. https://doi.org/10.1007/978-1-4615-1547-0_6 .

32- Sen, A. K. (1976). "Poverty: An Ordinal Approach to Measurement," Econometric 44, 219 –231.

33- The United Nations Development Programmed and Oxford Poverty and Human Development Initiative. (2021). Global Multidimensional Poverty Index 2021. Unmasking disparities by ethnicity, caste and gender.

34- Tikhomova . N (2015), "The Structural Preconditions and Basic Types of. Poverty in Russia", Sociological Research, Vol .54, Issue. 1.

35- United Nations. (2023). Extreme Poverty in Developing Countries Inextricably Linked to Global Food Insecurity Crisis, Senior Officials Tell Second Committee. October. https://press.un.org/en/2023/gaef3590.doc.htm.

36- World Bank. (2023). Poverty. https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview.

37- World Bank.(1990). poverty: world Bank Development Report, Oxford University Press.

**ملحق الدراسة**

**جدول (17) البيانات المستخدمة في الدراسة**

| السنوات | POVER R | GDP G | UNEP R | INFLAT | EXCH R | POP |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1990 | 24.3 | 5.7 | 9.1 | 16.7 | 1.6 | 2.6 |
| 1991 | 23.1 | 1.1 | 9.4 | 19.7 | 3.13 | 2.4 |
| 1992 | 21.9 | 4.5 | 8.9 | 13.6 | 3.3 | 2.3 |
| 1993 | 20.6 | 2.9 | 10.9 | 12.1 | 3.4 | 2.29 |
| 1994 | 20 | 3.97 | 10.9 | 8.2 | 3.4 | 2.25 |
| 1995 | 19.4 | 4.6 | 11 | 15.7 | 3.4 | 2.19 |
| 1996 | 18.8 | 4.99 | 9 | 7.2 | 3.4 | 2.16 |
| 1997 | 18.1 | 5.5 | 8.4 | 4.6 | 3.4 | 2.16 |
| 1998 | 17.4 | 5.6 | 8 | 3.9 | 3.4 | 2.14 |
| 1999 | 16.7 | 6.1 | 7.9 | 3.1 | 3.4 | 2.11 |
| 2000 | 18.2 | 6.4 | 9 | 2.6 | 3.5 | 2.1 |
| 2001 | 18.9 | 3.5 | 9.3 | 2.3 | 4 | 2.05 |
| 2002 | 19.2 | 2.4 | 10 | 2.7 | 4.5 | 2.09 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 19.4 | 3.2 | 11 | 4.5 | 5.9 | 2.08 |
| 2004 | 19.6 | 4.1 | 10.3 | 11.3 | 6.1 | 2.03 |
| 2005 | 20.1 | 4.5 | 11.2 | 4.9 | 5.8 | 1.98 |
| 2006 | 20.6 | 6.8 | 10.5 | 7.6 | 5.7 | 1.95 |
| 2007 | 21.1 | 7.1 | 8.8 | 9.3 | 5.6 | 1.95 |
| 2008 | 21.6 | 7.2 | 8.5 | 18.3 | 5.4 | 1.96 |
| 2009 | 23.4 | 4.7 | 9.1 | 11.8 | 5.5 | 1.96 |
| 2010 | 25.2 | 5.15 | 8.8 | 11.3 | 5.6 | 2.02 |
| 2011 | 25.8 | 1.76 | 11.8 | 10.1 | 5.9 | 2.21 |
| 2012 | 26.3 | 2.23 | 12.6 | 7.1 | 6.1 | 2.3 |
| 2013 | 27.1 | 2.19 | 13.2 | 9.5 | 6.9 | 2.3 |
| 2014 | 27.4 | 2.9 | 13.1 | 10.1 | 7.1 | 2.3 |
| 2015 | 27.8 | 4.4 | 13.1 | 10.4 | 7.7 | 2.2 |
| 2016 | 30.2 | 4.3 | 12.4 | 13.8 | 10 | 2.08 |
| 2017 | 32.5 | 4.2 | 11.8 | 29.5 | 17.8 | 1.99 |
| 2018 | 31.1 | 5.3 | 9.9 | 14.4 | 17.8 | 1.89 |
| 2019 | 29.7 | 5.6 | 7.9 | 9.2 | 16.8 | 1.79 |
| 2020 | 31.9 | 3.6 | 7.9 | 5 | 15.7 | 1.73 |
| 2021 | 28.6 | 3.3 | 7.4 | 5.2 | 15.6 | 1.66 |
| 2022 | 27.9 | 6.6 | 7 | 13.9 | 19.16 | 1.57 |

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.